

4115



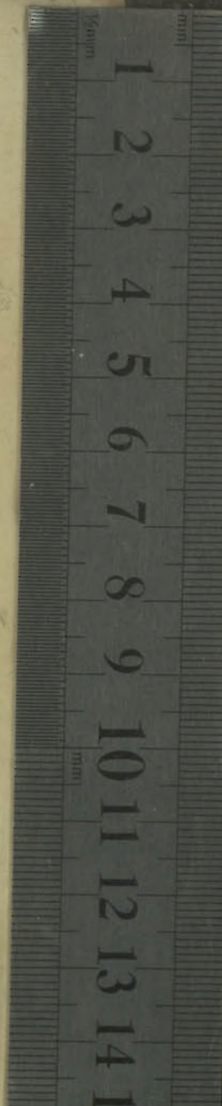
کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
دفتر اسناد و کتابخانه

۳۲۱  
242

بازدید شد  
۱۳۸۲

۱۳۸۲

بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷



کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب	دورنامه از جمله لباس صلی
مؤلف	
موضوع	تألیف
شماره قفسه	۷۵۴ ۴۰۹۶
مؤسسه	۱۳۰۲
شماره دفتر	۲۶۰۵۷
	۷۴۰۷۱

کتابخانه ملی  
۷۸۷۱

کتابخانه ملی  
۷۸۷۱

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21







بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله على نعمائه والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وجعلناهم من آل محمد المذنب الخاف محمد بن الحسين المشهور  
باسم الملقب دافا اختلاف أخبارنا في جواز الصلوة في ثوب  
أو بغيره يكون فيه ومعه من فضله لا يؤكل لحمه وهو طاهر  
حيوته كعرقه ولعابه ولحمه وصوفه وشعره ووبره وعظوه  
شاكل ذلك من فضله أنه يجمع بينهما فجاء دل على المنع منها  
الكله والاحتجاب كان يفيد الجواز الصلوة في ثوب الخفيف  
مطلقا وأبواه كلهما وإذا انفكت اليلصال براءة الذمة عنه  
إذا لم يكن الثوب والبدن ويكون ما دل على الجواز أكثره  
وحسانا وموثقات دون ما دل على المنع بقوى على الجواز  
ويضعف إقحام المنع ونحن نذكر نبذة ما ورد في الطرفين

هذا هو الصحيح  
في ثوب أو بغيره  
بما دل على الجواز  
في ثوب الخفيف  
مطلقا وأبواه  
كلهما وإذا انفكت  
اليلصال براءة  
الذمة عنه إذا لم  
يكن الثوب والبدن  
ويكون ما دل على  
الجواز أكثره  
وحسانا وموثقات  
دون ما دل على  
المنع بقوى على  
الجواز ويضعف  
إقحام المنع ونحن  
نذكر نبذة ما ورد  
في الطرفين

بشارة

بشارة مفهومة نيكسفة بها السمت البين فنقول سال عن علي بن  
أبي الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يأخذ من شعره ولففه ثم  
يقوله إلى الصلوة من غير أن يقصه من أذنه فقال لا بأس  
في الفقير وطريقه إلى حسن على الثوب وصح على ما نقره  
قال رحمه الله في مشيئة وكان فيه عن علي بن الريان فقد روي  
عن محمد بن علي بن أبي حمزة عن علي بن محمد بن أبي حمزة  
أبيه عن علي بن الريان وقال بعض متأخرينا أن السند  
وكان نظر علي بن محمد هذا واقترانه بالرضية الدالة على أصبا  
وأقلناه أنه لا يظهر من إلفاض العلامة في صفة حيث قال  
محمد بن علي بن أبي حمزة عن منصور بن حازم صححه وفيه محمد بن  
علي بن أبي حمزة قال نزل الله مرقاة في المشيئة ومكان فيه عن  
منصور بن حازم وقد روي عن محمد بن علي بن أبي حمزة  
عن محمد بن يحيى الطار عن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الحميد  
عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي  
أنه قال المذكور قال في هذا السند أنه صححه على الظاهر مع



فوثق باب عيرة ولعل ذهب عنه ما قال في السند السابق من انه  
 معتبر خلا وجهه لا اذ كان فناء فتأمل وفيه في الصحيحين على  
 بن الزيات قال كتبت الى ابن الحسن ع هل يجوز الصلوة في ثوب  
 يكون فيه شعر من شعر الانسان واظفارها من غير ان  
 ويلقى عنه فوقع عليه الم يجوز ولا يخفى ان مكاتبه لم  
 مشافهة اذ الثانية قد لا يجوز الصلوة في شعر وظفر  
 والا وطمع من شعره وشعر غيره واما رواية ابيهم بن محمد  
 الميماني قال كتبت اليه بقطعة ثوب الوبر والشعر لا يؤكل  
 لحمه فيل يجوز الصلوة فيه من ثقبته ولا ضرورة فكتب لا يجوز  
 الصلوة فيه فيقع مخالفتها للاصل وعدم كونهما موضعاً للثقب  
 والضرورة فان نقص الثوب والقاء ما فيه من الوبر والشعر  
 مما لا يقع منه على حال فيه ضعيفة غير صالحة للمعارضة  
 ومثلها اجمولة احدثت احدى الامم قال كتبت اليه قد جعلت  
 فذاك عندنا جازب وتلك يعمل من وبر الا ان فيل يجوز  
 الصلوة في وبر الا ان من غير ضرورة ولا ثقبه فكتب لا يجوز

الصلوة

الصلوة فيها ومثلها رواية علي بن مزياد والقول بان هذه الاخبار  
 كانت بغير بر ولا ضعف لكن الفتوى بها مشهورة بين فقهاء اهل  
 البيت اشهاد اظهرها لعل بها لا بد من دفعه انا هذه الشهادة لنا  
 قد سره في شرح دراية الحديث بقوله انا منع من كون هذه  
 التي اتخوها مؤثرة في جبر الضعيف فان هذا انما لم لو كانت  
 متحققة قبل زمن الشيخ واما ليس كذلك فان من قبل من العلماء  
 كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقا وجامع للاحاديث من غير  
 الالتفات الى تصحيحها وتصحيحه وروايد وكان المجتهد عن الفتوى  
 بحجة لغير القويين قليلا لعل يعمل بعضهم الخبر الضعيف قبل  
 ومن الشيخ على وجهه بضعفه غير متحقق ولعل هو يضمنه  
 في كونه الفقيه جاء من بعده من الفقهاء وانبع منهم عليها  
 الاكثر تقليدا لا الامن منهم ولم يكن فيهم من يبرر الاحاديث  
 ويتبع على الادلة بنفسه حتى سوا الشيخ المحقق ابو دريس  
 وقد كان لا يميز اهل الخبر الواحد مطلقا في المتأخرين  
 بعد ذلك ووجد والشيخ ومن تبعه قد عملوا بمضمون ذلك



الخبر الضعيف لا يرواه في ذلك العمل الذي بعده فيه  
 حسب العمل المشهور وجعلوا هذه التهمة جارية لضعفه  
 ولو تأمل المصنف وحرم المصنف لوجد مرجع ذلك كله إلى الشيخ  
 ومثل هذه التهمة لا تكفي في جبر الضعف إلى هنا كلامه و  
 اورد عليه بان الشيخ صرح في الفهرست بان في الاحاديث  
 الضعيفة ما هو معتد به من الطائفة وكذا الصدوق في الفقيه  
 وهذا عند واضع لم في العمل بما واجب بان هذا لا يجزئ  
 نفعا لما يباه من كثرة وقوع الخطأ في وان من الامر على الظن  
 لا على القطع فالواقعة لم على ما قاله تقليد لا يوجب هذا  
 وفي الموقوف عن محمد بن الفضل قال سالت ابا عبد الله ع  
 عن لباس الجلود والخفاف والنعال والصلوة فيها اذا لم  
 من ارض المصلي فقال لا النعال والخفاف فلا بأس في  
 صحيح محمد بن عبد الجبار قال كتبت إلى ابي محمد ع السلام  
 في قلنسوة عليها وبر ولا يؤكل لحمه او نكح حريمه ونكح من وب  
 الارانب فكنت لا تعلم الصلوة في الحرير المحض وان كان الوبر

ذكرنا

ذكرنا حلت الصلوة فيه ان الله وهذا يدل على جواز الصلوة  
 فيما لا يتم فيه من غير المأكول لحمه مطلقا بل قوله وان كان الوبر  
 ذكرنا حلت الصلوة فيه نعم من ذلك وخصه بالسؤال لا  
 تأمل وقال الشيخ في يجوز الصلوة في القلنسوة وان كان نكح اذا  
 عملا من وبر الارانب والنعاب ونكح اذا عملا من وبر لا  
 يأكل لحمه وكذا نكح اذا كان من حرير محض واعتبره العلامة في  
 الشيخ بانه عموم النعنع الصلوة في وبر الارانب والنعاب  
 بينا والصورة النزاع ثم استدلى عليه خصوصا ببر لا في احد  
 بن الاسحق الاميري وعلم بان هذا بالساقية والجواب  
 عن الاول ما اشهر بين الطلبة من قولهم ما من عام الا وقد  
 حقه هذا فهو والتمس المذكور محض من غير القلنسوة والنكح  
 لوجود صحيح محمد بن عبد الجبار قال سالت ابا عبد الله ع  
 فقد عرفت والمشهور ان ما فضله لا يأكل لحمه ظاهر كانت  
 او نكح اذا كانت في الحرير في الصلوة وحده كانت نكح و  
 القلنسوة والجورب والخف والكورة والنعل ونحوها لا بأس

بالصلوة في ربو ساكن أو محو روى زيادة في الموتى عن  
 أحدها عليهم السلام فان كل ما كان لا يجوز فيه الصلوة وحده فلا  
 بأس بان يكون عليه شيء مثل القلنسوة والتمكة والجوب  
 وعنه أيضا قال قلت لابي عبد الله ع ان قلنسوتي في وقت  
 في بول فاذنيتها ووضعها على رأسي لم تصليت فقال لا  
 وإذا جازت الصلوة فيها وفيها فضلة لا يأكل لحم نجس فيها  
 فيها وفيها فضلة طاهرة أو كثره ويحرم وينبذ ما شاكل  
 ذلك وفي الكافي عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان  
 عن صفوان بن يحيى عن العيص بن القاسم والسنداه معتبرا  
 وموثقا وصححه علي الخافى في تعيين محمد هذا قال سألت  
 ابا عبد الله ع عن الرجل يصلي في ثوب المارة وفي ذاكها  
 وبع مجاورها قال نعم ان كانت مأمونة وتزاد التفصيل  
 دليل اذ اذلة الاطلاق والشهور بين اصحاب جوار الصلوة  
 في ثوب الخافض والجنب الغالب فيهم عدم خلوه عن العرق  
 والريح الذي هو فضلة لا يأكل لحم وفي الكافي عن الحسين

بن

بن محمد عن عبد الله بن العامر عن علي بن مهزيار عن صفوان  
 عن العيص بن القاسم والسنداه معتبرا قال سألت ابا عبد الله ع  
 رجل يصلي في ثوب رجل اياها ان صاحب الثوب احبوه انه  
 لا يصلي فيه قال لا يصلي شيئا من صلواته والتقريب ان العرق  
 ونزلاته لا تستفصل مع قيام الاحتمال دليل العرق ومع نزلاته  
 عنهم انهم كانوا يصليون ايديهم في المصافحة وابدانهم في العا  
 مع عدم خلوه من العرق فبالحرارة بلانهم وبقياعهم في  
 من قول الحسين بن محمد ان العرق في الجنب من الحرار وعرقه  
 الجلالة عند الثوب والبدن وكذا من قول الصدوق ونحوه  
 الصلوة في ثوب اصابع عرق الجنب من الحرار وعرقه غير ان  
 اصابع الثوب والبدن لا تحرم الصلوة فيه ولا الجنب ان الله  
 انقفا والمشي وبلان عرقه في غيرهما من الحيوانات الطاهرة  
 في الطهارة وعدم وجوب الازالة وحرمته الصلوة فيه لا  
 الاصل الطهارة والجنب من الحرار والاب الجلالة ليسا نجسين  
 فلا ينجس عرقهما ويدل على اطلاق حسنة اذ سامة قال سامة



ابا عبد الله عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله  
و ايضا جميعا وهي حائض وجنب فيصير جسده من عرقها قال  
هذا ليس بشئ اي يجوز له الدخول في الصلوة فلا جاز  
الدخول فيها مع عرق الخشب والحائض يجوز الدخول فيها مع  
غيرها او في رواية الحسن بن شهاب قال سألت ابا  
عبد الله عن رجل اذا كانت ذكته يصل فيها قال نعم لا بأس  
نظائر صحيحة من رواية داود هذا الخبر وان كان عملا  
لا يقع فيه ولا مع الا انه يرد صفوات عن جبل عند هذا  
قرينة واضحة على انه من العترة فيكون الخبر من الاخبار  
وثوبه رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت عن الحائض  
التغالب والخزينة يصل فيها قال اذا كانت ذكيا فلا بأس  
حسنة في بصير عن ابي عبد الله عن كل شيء يطير لا بأس بخبره  
وبوله وهو يتناول المأكول وغيره وبه يخص رواية ابن  
سنان لا تية فانما يجوز على غير الطير ما لا يؤكل لحمه ولذلك  
قال الشيخ في البسوط بول الطيور وخرقها كلها طاهر الا الخشا

قال

وقال ابن عقيل كلا استقل بالطيران فلا بأس بذكره وبالصلوة  
فيه وقال ابن بابويه لا بأس بخبره ما طار وبوله وثوبه ما صح  
على ابن جعفر عن احمد بن محمد انه سئل عن الرجل يري في ثوبه خرق  
الطيور وغيره هل يحكيه وهو في صلوة قال لا بأس ولكن الشيخ قال  
في الكافر في طاهر ولا ياكل فيه ويخص واجبة على المحقق  
بما دل على نجاسة العذرة فما لا يؤكل لحمه قال فانه يتناول لحم الخنزير  
لان الخنزير العذرة واعتبر عليه بانه لا يؤكل لحمه نجاسة عذرة  
فما لا يؤكل لحمه على وجهه وهو في ثوبه ينفق هذا الباب لاختصاصه  
عبد الله بن منان قال قال ابو عبد الله غسل ثوبك من البول  
فما لا يؤكل لحمه ولا ذكر احد من الذين وصل النياكلهم في هذا  
احتجاجهم بهذا الحكم سواءا وهي فاردة في البول ولم يكن هو  
في نجاسة المسئلة بل اقتصر على نقل الاجماع فلا يرد في لفظ العذرة  
ابن وقع معلقا عليه الحكم وايضا فان العذرة مختصة بفضله  
الانسان في مادة العرف واللغة فلا يمتد الاستدلال على غيره  
والقول بان الذئبة مسغولة بالصلوة قطعاً فيوقف اليقين

بالبراءة على الاجتناب عنها بحاجب بان لم يثبت اشتراط الصلوة  
 بنوع ظاهر عن مثل ضيق التكليف بالصلوة على الاطلاق <sup>صل</sup>  
 عدم التقيد بفصل اليقين بالبراءة لحصول الامتثال فان قلت  
 بان ينطوق حسنة الجبر صير الابقه ومفهوه موقفة عما  
 الا باطل عن ابي عبد الله قال كل كل لم فلا بأس بما يخرج  
 منه تعارض حيث يفهم منها ان كل لا يكل لم فلا يخرج منه <sup>خوف</sup>  
 وبوله فغيره بأس ومثلا حسنة فعادة انها قال لا تقبل <sup>قلت</sup>  
 من ياكل ياكل لم قلت فيكون مفهوما مخالفة تحت خلا  
 وعلى نقد يكون نتيجة في دفع التعارض بينهما بتخصيصه بما  
 لا يكل لم من غير الطير او يقال انه دلالة مفهوه ومعان <sup>من</sup>  
 بما هو اقوى منه فتكون متروكة ولو سلم انه حجة فيكون في <sup>التي</sup>  
 مخالفة السكوت عند المنطوق في الحكم الثابت للمنطوق <sup>الحكم</sup>  
 الثابت لم علم النبي بما يخرج مما يكل لم ومخالفة السكوت  
 عند المنطوق لا يقتضيه ان يكون كل لا يكل لم على خلاف  
 ذلك بل يجوز انقسامه الى ما بأس وما لا بأس به كحرف الطير

وبوله فان انقسام مخالف لاحوال القسامين وفيه من <sup>المفهوم</sup>  
 اعتبر في الحكم عن جميع افراد المورد التي قيد بالوصف عند انقضاء  
 الوصف فالصواب في الجواب ان يقال يجوز ان يكون التخصيص  
 بالوصف المذكور على عدم ثبوت الحكم بدونه كليا فاما لو في  
 رواية حيات هو جعفر عن ابيه عليهما قال لا بأس بهم البراءة  
 والبق وبول الخائضين فيفهم منها انهم ضعفاء مستثناة <sup>الشيخ</sup>  
 الخشافة كلامه السابق ذكره لان هذه الرواية اوضح من ذلك  
 واطهر دلالة مما عرفت به على ذلك الامتنان من رواية داود  
 الرقي قال سالت ابا عبد الله عن بول الخنا فشفق فيصيب  
ثوبه فاطلبوا لاجله قال اغسل ثوبك لان داود بن كثير  
فاسد الذهب ضعيف الرواية لا يلتفت اليه كما اتفقوا <sup>فمن</sup>  
 ان ابن الغضائري والنجاشي عليه نعم وثقة المصنف في كتاب  
 الارشاد ولكن الشيخ <sup>رحم</sup> مقدم على التعديل مع انها ثبتت  
 من هذا الشأن كما لا يخفى على من ما روى كتب الرجال واما  
 غيات جابر بن النعمان فثقة كما مشي اذا الله العزيز هذا <sup>الشيخ</sup>



بنهم طهارة جميع الأجزاء لا يفسد له ويؤله كالدباب والذباب في  
 ونحوها وعليه بانه ميتة ومرو ولها بطاها وصار فضلة  
 كحصاة النبات فصحا يجوز الصلاة في فضلة لها وهو ما  
 لا يؤكل لحمه ولا ينقل عن أحد منهم فاعلم ان الكلف اذا كان في  
 مؤبر او بدنه شيء من العسل لا يوجب الصلاة فيه حتى يفصل  
 وهو ايضا من فضلة فهو المأكول وهو في الشيء في الصحيح  
 صفوان بن يحيى عن يحيى بن عمار عن عبد الحميد بن ابي الدرداء  
 قال قلت لابي عبد الله الرجل الذي يخرق فيصنع فاصاب ثوبا من  
 بصره قال ليس شيء يخرق في ذلك معه الدخول في الصلاة كما  
 عليه العرف وقرائن الاحوال وتركه لا يستفصل وكذلك لم  
 ينقل عنهم ان الانسان اذا لم يقاطر معه فاصاب ثوبا من  
 او بدنه لا يوجب له معه الدخول في الصلاة الى ان يفصل  
 ايضا من فضلات الا يؤكل ولا خلاف فيهم في طهارة لبن  
 الغلام وجواز الصلاة في ثوب او بدنه اصابه شيء منه ولو  
 الكوفة عن جعفر بن ابيان عن علي بن ابي حمزة قال ابن الحارث

وهو

في طهارة غسل منه الثوب قبل ان يطعم لان لبنها يخرج من سائر ما  
 ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا يؤله قبل ان يطعم لان لبن  
 الغلام يخرج من العضدين والكتفين والشهورة طهارة لبنها  
 وعدم وجوب غسل ثوب او بدنه اصابه ثوبا من فضلة  
 لا يؤكل لحمه وهو المطلوب واعلم ان اليهود يبيعون نجاسة بول  
 الرضيع قبل ان يأكلوا استدلو عليه نجاسة الحلي قال سألت  
 ابا عبد الله عن رجل اصاب البول الصبي قال صبت عليه الماء فان كانت  
 قذرا فغسله غسله والغلام والجدادة في ذلك شيء سواء  
 وهذا غير صحيح في النجاسة بل يوجب خلافها كما استدل به ابن  
 الحميد فقال ان يبول الرضيع ولبنه ما لم ياكل اللحم ليس نجسا  
 لو كان نجسا لوجب غسله كقول البايع وله كيف بالصب كغير  
 من الاوبال فلا استدلال به مشكل من الطرفين اما طرف  
 المشهود فلا سبق واما طرف ابن الحميد فلا ان النجاسات تنقل  
 بالثقة والضعف فلا يجب شأنهما في كيفية الاوانة فجاز  
 ان يكون بول الرضيع ضعيفا نجاسة فاكفه فيه بالصبي

دون قول البائع فظهر انها غير صالحة للدلالة على احد الطرفين  
 وخاصة على مذهب من لم يعمل بالحسبان والوثقات كالاعلاء  
 على ما سبقت في دليل ابن الحنبل وهو رواية الكوفي السابقة  
 سالما على المعاصر وهو وان كانت ضعيفة السند لا انها في  
 باصالة الطهارة وبراهة الزيادة من مثل هذا التكليف وهو  
 وجوب صب الماء على ما اصابته من بول الرضيع واما ما استد  
 به على المضموم من ان بول الرضيع بول ادمي فكانت نجسا كما  
 لباع ففقد منع ظاهر مع ثبوت مصادقة فان ائتم ان بول  
 ادمي نجس على الطهارة لا بقدر السلام بوله انما يكون نجسا  
 اذا لم يكن جيبا ذكرا واما هو في بول ادمي فنفية عن دليل  
 وكذا الاستدلال عليه بالعومات الواردة في نجاسة بوله  
 لا يوجب كونه مطلقا لان ائتم بوله على غيره من غير كيف وقد  
 سبق ان بول الطيور طاهر قتال واعلم ان صاحب الماركت  
 قال في بعد قول المصنف ويعمل انشاب من النجاسات كلها  
 الا من بول الرضيع فانه يكفي صب الماء عليه هذا من مذهبنا

لانها

لا نعلم شيئا لها قال في المعبر وبه قال الشافعي واحد وقال ابو  
 يوسف كغيره وبما ظهر من ذلك عدم تحقق الخلاف فيه بين  
 الاصحاب ونقل عليه في الخلا في اجماع الفقرة السند فيه  
 السلام على صلح المعارضة لا نقاء العموم في البول الذي يجب  
 غسل الثوب عنه ثم ذكر حنة الحلي وقال لا ينافي ذلك ما رواه  
 الحسين بن ابي الهيثم في عبد الله قال وسالت عن الصبي  
 يبول على الثوب قال يصيب عليه ماء قليلا ثم يصير لا نجس  
 او لا يعلم وضوح السند فالتا راوي وهو الحسين بن ابي  
 الهيثم لا يتصل به صاحب على توثيقه وثانيا بالجماع على الاستحباب  
 او عطلان الكراهة بالعصر ما يتوقف عليه اخرج عن النجاسة من  
 فان قلت واجب عند من قال بنجاسة هذا البول اقول قد  
 نظر انا في الاول فلان النجاسة نقل عن ابن القصار في  
 توجي الحسين بن ابي الهيثم في المعبر منه توثيقه له حيث قال  
 احمد بن الحسين رحمه الله هو مولى بني عامر واخوه علي بن  
 الحنبل روى الجميع عن ابي عبد الله وكان الحسين رحمه الله









اصحابنا ان يكون ثمة حجة لما قلناه سابقا في ان يكون  
 اسلوب رواية عن سيدنا الصادق في جميع مواضع روايته  
 عنه بنسبة باسلوب رواية الكوفي وغيره من اهل الخلاف حيث  
 ان يروي في بعض الاحوال عنه عن ابيه عليه السلام وفي اخره عن ابيه  
 عن علي عليه السلام وهذا يؤيد كون بنينا وايضا قال الامام احمد  
 في رجاله الاوسط بطل ما قال غيره من انه يروي عن علي بن ابي طالب  
 الفضلاء المحققين المتقدمين مقلدين لبعض اشيخ الكوفة  
 وهو محمد بن الحنفية وكذا عوف بن مالك واسد بن الحنفية  
 احوال **فصل** واما دل على ذلك خلافة فقلت وهو  
 جواز الصلوة في ثوب او بدن اصابه شيء من فضل غيره  
 ما كونه الخيم سواء كانت له نفس بالام لا وسواء كان قبالا  
 للتذكية ام لا الا ما خرج الدليل على كونه وسع الانسان نفسه  
 وظفره لافيه من الخرج المنع بقوله نعم ليس عليكم في الدين من  
 جميع ولو ثمة ما قال سالت ابا عبد الله عن رجل يتقيأ  
 في ثوبه يجوز ان يصلي فيه ولا يفسل قال لا بأس وفي رواية

اخرى

اخرى عنه موثقة انه سالت ابا عبد الله عن الرجل يصلي في الثوب  
 فلا يفسل فقال لا بأس وهو اعلم من ذلك ولو طأ ثوبه غيره ولم  
 يمسح عليه الا يصلي بعد غسل اكل الاصحاب بعضهم ما واغتصا بها  
 بالاصل وهو علم وجوب الغسل في رواية مرفوعة عن كوفي  
 في الكافي عن ابي عبد الله قال صلى في ثوبه ثوب الذي تمسك  
 به ولا تفصل في ثوبه بل يتبدل به غيرك فمع انه يجوز على صاحب  
 من الكراهة او الاستحباب ليس فيه خبر يعتمد النفس عليه او ان  
 شيئا قليلا ليه لكون جملها باين مجهول وضعيف ومرسل  
 ومرفوع الا موثقة ابن بكير قال سالت ابا عبد الله عن  
 الصلوة في الثوب والغالب والاضل والنجاس وغيره من الوب  
 فخرج كتابا من اهل الاملاء رسول الله ان الصلوة في وبرك  
 شيء حرام الا الصلوة في برة وشعره وجلده وبوله ودمه  
 وكل شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلوة حتى يصلي في غيره  
 ما احل الله لكم ثم قال يا زائدة هذا عن رسول الله <sup>حفظ</sup>  
 ذلك يا زائدة هذا عند رسول الله وان كان ما يركل

فالصلوة في وبره وقوله وسعروا ورويه والباوند على من جاز  
 اذا علم انه في ذلك كراهه الذي وانه كان غير ذلك ما قد ثبت  
 عن اكله وحرم عليه اكله فالصلوة في كل شيء منه فاسد ذكاه  
 او لم يذكر كذا في الكافي باب اللبس الذي يكونه الصلوة فيه  
 والاكراه وهي على من ذهب عن طريق قول الرواية الايمان في  
 الصلاة كما قطع به العلامة في كتيبة الاصولية وغيره مرسومة  
 غير مقبولة مع ما فيها من تكرار وضعف النظم والثالب الثاني  
 صدق ومثل من افصح الفصح والظاهر انه من تصرفات ابي  
 ولعل يقل بالبعد ما علم من يعل بالوقوف في الصلاة قلنا  
 وثبوته انما يدل على المنع من الصلوة في الخجاب والمواصل  
 فلا بأس بالصلوة فيها بالاختلاف وتدل عليه مضائق الراجح  
 الى انما يصلح للحاضنة صحيحة الى علي بن راشد قال قلت لابي  
 جعفر ما تقول في الفرائض في صلواته قال الى الفرائض قلت  
 الفتنك والخجاب والسمور فقال صل في الفتنك والخجاب واما  
 السمور فلا يصل فيه وقد لا المحقق في المعبر كما سألنا الاشارة

اليه الى جواز الصلوة في الفتنك والسمور وتدل على الاول صحة  
 ابي علي بن راشد السابقة وعلى الثاني صحة الجلب عن ابي عبد الله  
 ثم قال سالت عن الفراء والفسفور والخجاب والثالب  
 اشباهه فقال لا بأس بالصلوة فيه وذهب جماعة الى جواز  
 في غير الارباب والثالب للكمال الاحياء الصحيحة للجلب السابقة  
 وصححه علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عن لباس الفراء  
 والسمور والفتنك والثالب قال لا بأس بذلك وصححه جميل  
 عن ابي عبد الله نعم قال سالت عن الصلوة في جلود الثالب  
 فقال لا اذا كانت ذكية فلا بأس وقد سقت طائفة اخرى من  
 خباب الدلالة على ذلك وقال المحقق في المعبر المشهور في قتي  
 الاصحاب بالمنع مما عدا الخجاب وروى في العمل به احتياط  
 في الدين ثم قال بعد رواية الجلب وعلي بن يقطين وطريقنا  
 هذين الجزين اقوى من تلك اللطف ولعل عمل بها عام جاز  
 بالجلد حملها على الكراهة والاستحباب توفيقا بين الاحياء  
 لوجود زنا العمل بمثلها والحال ما عرفت مما لا بعد فيه وثبوته



رواية الحسن بن علي الوشاء قال كان ابو عبد الله عليه السلام يكره الصلوة  
في يومين شئ لا يؤكل لحمه ومحبته محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله  
عن جلود الثعالب فقال ما احب ان اصلي فيه بخلاف جلود  
من الاضراس جميعا وفيها صحاح وحسان وموتفات على البقعة  
فانه بعيد جل خارج عن الانصاف مخالفا لاصالة زيادة الذي  
هو مثل هذا التكليف مع انه لا وجه لحملها الا ان لها انصافا  
مختلفون في هذه المسئلة كما يلب عليه ما ذكره ابن ابي عمير في  
حيث قال فيه وفيه من جلود الباع الباع يقع على  
والذباب والنور وغيرها وكان ذلك يكره الصلوة في جلود  
الباع وان دغبت ومنع من بيها واجتبه بالحديث جماعة  
وقالوا انه لا باع لا يؤكل لحمه وذهب جماعة الى ان  
الموتى تنافسها قبل الدباغ فاما اذا دغبت فقد طهرت واما  
الاشعي فان الذبج يظهر جلود الحيوان المأكول وغير المأكول  
الاكلب والخنزير وما تولد منهما والدباغ يظهر كل جلدة  
غيرهما وخلافه في الوجود والا وبارخلاف هل يظهر بالدباغ

ام لا وقيل انما منع من جلود الباع مطلقا ومن جلده الثور خلاصا  
وورد فيه حديث لا يذبح من شعار اصل الشرف والجلد  
هنا كلامه قتال فيه واعلم ان اصحابنا قالوا لا يؤكل لحمه وهو  
ظاهر في حيوانه لا يقع عليه العكاسة اذا ذك كان طاهرا ولا  
يسهل في الصلوة واستدلوا عليه بدعوى الاجماع وصحجة  
اسماعيل بن سعد الاحوص قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
جلود الباع فقال لا تصل فيها ورواية ابن بكير سابقا  
عليه الحق في الاعتبار بان خروج الروح من الحي سبب الحكم بموت الذي  
هو سبب المنع من الاصلع بالجلد ولا تنفصل الذابحة بحيث  
ما لم يكن المحل قابلا لم اعتراض على نفسه بجواز استعماله في غير  
الصلوة فاجاب بان مكان استعماله بالذبيحة لذلك دون الصلوة  
لعدم تمام الاستعداد وطا قبل وهذا غير جيد اما الا فلا  
الذكاة ان صدقت فيه اخوجه عن الميتة والام خير الاستفاد  
مطلقا واما ثانيا فلان الذكاة عبارة عن قطع العروق  
المعينة على الوجه المعبر شرعا واطلاق الروايات يقتضي خروج

الحيوان عن كونه ميتة بذلك لا ينفك دلائل خلافه وبطلان  
 الاعتقاد قاصر الروايات لا تقطعها ضعف في سند وقصور  
 في دلالة قول ويكفي حال الفح في رواية ابن سعد على الكراهة  
 الا ان ثبت الاجماع على بطلان الصلوة في جلوسه <sup>دون</sup> الباع مطلقا و  
 بغيره في خلافه في طريقه الاحتياط وهو مخير بالعقل والنقل  
 كما في جمع ابي سبيك الى لا يركب ليس يركب من الصراط مستقيمة  
 طريق الاحتياط يقتضي الاحتياط من فضله غير نفسه <sup>في</sup> يخرج به  
 عن الخلاف في صحة صلوة النبي محمد <sup>عليه</sup> السلام في حاله في موضع  
تبني ظاهر قول الشافعي في قوله ما يوافق ما ذهب اليه  
 انه يبدل من نجاسة المتولد من الحيوان وانما يوافق الاسم  
 لنجاسة اصلية وفيه ان النجاسات تابعة للاسم في ان يقع تقييد  
 الرجوع الى ما يقتضي الاصل من طهارة الاشياء فالمتولد منها  
 طاهر الا اذا صدق عليه اسم احد الصلوات لا يذهب عليك  
 ان ظاهر الرواية المرفوعة المذكورة يقتضي عدم جواز حمل <sup>فيه</sup>  
 فضله لا ينكح في الصلوة ويحققوا احتجابا جازيا ان حمل

المصيا

الصلوة في صلوة قارورة في نجاسة واحتجوا عليه بان يحمل  
 لانه الصلوة فيه منفرط وجوه والعادة لما قالوا بالبطلان  
 محجوب عليه بان يحمل نجاسة في بطلان كما لو كانت على فوجا انما  
 عنه بان نجاسة على النجاسة في بطلان الصلوة لنجاسة النجاسة  
 لا تكون حامل نجاسة قالوا وظاهرهم بالدلالة على ان حمل النجاسة  
 مبطل للصلوة اذا لم يتصل بالثوب والبدن واذا كان حمل <sup>فيه</sup>  
 فضله لا ينكح في جواز حمل فيه فضله طاهر كما في حديث  
 الندي بالاولى واي فرق بين حمل هذا وحمل حيوان طاهر غير  
 عليه فضله من غيره وفي نسخة حيث انهم حكموا بعدم بطلان <sup>الصلوة</sup>  
 بذلك محجوب عليه بان النجاسة حمل المنة وهو صلي وركب <sup>الحسن</sup>  
 على ظهره وهو ساجد تمت وما في رواه انفا وسالف <sup>نظير</sup>  
 انه يجوز ان يصطلي الرجل ومعه شط من عظم الفيل ومثله  
 ما هو المشهور في عصرنا هذا ومصرنا هذه بالكف لكشف  
 وغيرهما من العظام وان لم تكن بذكاة لان ما نقله الحق  
 من الميتة طاهر بالاختلاف بينه احتجابا في علناه وتدل عليه

تمت



صحيح الخليل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لباس الصلوة في اماكن مرفوعة  
 الميتة ان الصوف ليس فيه روح وظاهر هذا القليل منها  
 كل الارواح فيه قتيلا والعشرة المذكورة في رواية ابي  
 في الضيق والحال عن الصادقة قال عشرة اشياء من الميتة  
 ذكية القرن والحافر والعظم والسن والافخنة واللبن والشم  
 والصوف والوريق والبشر وفي صحيح زائدة عن ابي عبد الله  
 قال قلت للصوف والشعر وعظام الفيل والببغاء يخرج من  
 الحجارة فقال كل هذا لباس برفق ورواية عبد الحميد سعد  
 قال سالت ابا ابراهيم عن عظام الفيل يخرج به وشراره الذي  
 يجعل منه الامشاط فقال لباس قد كان لا في شط او امشاط  
 واذا ظهر منها حكم الفيل وهو احد انواع السخ لا يفاد منه العموم  
 لعدم القائل بالفصل القول بخاتمة السوخ ضيف طاف  
 ان العظم منه ظاهر يخرج منه الصلوة وان كان من غير  
 اللحم بعد ان لم يكن من غير اللحم بل ان كان منه ايضا  
 مذهب السيد المرتضى فان ذهب الى طهارة ما لا تحل الحيوة

من غير اللحم الميت ولا يخلو من قوة الحيوة زائدة عن ابي عبد الله  
 قال سالت عن الجبل يكون من شعر الخنزير يستقي منه الماء من البئر  
 يتوضأ من ذلك الماء قال لا بأس وهو نفس ابد الحيوان عنه  
 قال قلت فشعر الخنزير يعمل به جلا يشقون به من البئر التي شرب  
 منها ويتوضأ منها قال لا بأس والطريق قريب مما سبق وهو انه  
 اذا ظهر منكم شعر الخنزير يتوضأ منه وهو لعدم القائل بالفصل  
 والعمل على الاثر في الاحتياط ولا كلام في ان حسن ولكنه ليس  
 بليل نرى وانما الكلام في ان الكلف اصل في الاثر في كل حال  
 او حال لا عالم او جاهل عالم او جاهل اصل في صلوة هذه  
 وتبرأ بها ختمه ولا بد له من اعادة في الوقت وقضاها  
 في خارجة وادلتهم في اصل الدنيا لا تنفيذ ذلك مع اصالة صحة  
 الصلوة وبراءة ذمته المكلف عن هذا التكليف بل يقول على  
 تقدير كونه لا نقله الحيوة من غير الحيوان بحسب الا باس بحله  
 في الصلوة لان غاية ما يستفاد من الضرر والاجماع استبرأ  
 طهارة الثوب والبدن فلا دليل عليه كما سبق بل وعلى نقد

الاصل ايضا لا بأس به اذا سجد الخاضعة اليها بانه كان اجازة  
 والخاضعة بالية ولكن لكانت تخاضع للدين وتأخذ فيه بما  
 هو اقرب الى اليقين والمجد لله رب العالمين والصلوة على  
 سيد المرسلين محمد وعترته الطاهرين ومنه وقتنا هذا الى  
 يوم الدين فروغت من تسوية اهل بيته يوم الجمعة  
 التاسع عشر من شهر ذي القعدة الحرام

سنة تسع وستين ومائتين

فوق الالف بعد الهجرة

النبوية على هجر

والالف

ملازم

حساب اين بيت و چهار روز  
 پنج هزار و نه صد و شصت  
 با حواش



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الصلوة ذريعة للتقرب وعراجا للمؤمنين  
 وامن بفعلها وحث عليه ووعد بالجنة وبشر النار وانذار بالهزيم  
 النار كين واوضح سبلها وكشف عنها الغطاء فاعلم امرها بالادلة  
 والبراهين ثم ارسل رسوله ونصيحته ليكون لها وافيها  
 مبينين ومفسرين فطوبى لمن كان لا خيار يتبعه وانار  
 وصيرته وصاير من المتقين صلي الله عليه واله والقبائل  
 وصالح الدجلى بن نعم ملا السموات وزنة الارضين **لا بعد**  
 فيقول العبد الذي يلب الكنية الضعيف الذليل الخاف اسعيل  
 بن الحسين بن محمد رضاه عن علي بن محمد المازندراني  
 حسابا لغيره وصيرا الى الجنة والنفقة معصرا الى النار ايت  
 الايات والروايات التي استدل بها على عينيه وجوب الجمعة

خروج

في زمن الغيبة ما لعين فيه حجة كاد ان يقولوا بحجة ما مع الصلوة  
 والجمعة غير ذلك على دعوى بل كلها فضلا عن جعلها صريحا  
 مدعاهم اذ كانت اشارة اجمالية الى طريق الحق والاضاف  
 سائعا في اظهار حقيقة الحال في تلك المسئلة من غير الاضاف  
 للايقين المقلد يقول من يدعي شيئا لا يقدر على بيان ما يدعيه  
 وان بذل فيه كمال جهده وتما وساعيه والله يعصم من الغلط  
 والذالك كما كانا كما كان في القول والعمل انه ملهم العقل ملقن  
 الصواب ومنه البلاء والبرهان فوجبت الرسالة التي فيها  
 محمد بن الرضا الذي هو محسوس قد سره واحسن اليه في كل موطن  
 واكمل من غيرها فعرضت لا قانين ما فيها وملكه واصوله من  
 كلام الله تعالى وتقدس وامانة العصم من علمهم ورسوله من  
 مقتضاه على غير محذور فيها سوى ما يقتضيه ذكره التقريب او  
 يكون ما يوجب لنا في التخييل ان في كلامه تطوى الى المطائل  
 ومع ذلك ليس هو به يقابل فخرق ثبات ترك جملة واحدة  
 مع ما في كلامه من حسن اسلام المرء تركه لا يفسد فاقول والله

المهدي والرشاد ومنه التوفيق والسادس شبه لصحة  
 الامور والسادس قال قد مر في آخر المقدمة وبهذا اولا  
 بكلام اسبقهم في ذلك كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام الامم العصوميين  
 والادلة الشرعية من جهة عندنا في هذه التلخيصات بفعل كلام  
 الفقهاء المشهورين من الهداية والمتاخرين وبثبت به الاجماع  
 المعبر عن القائلين به على الوجوب العيني ثم نأت بالوجوب العقلي  
 المعبر عنه اهل الرأي على ذلك والادلة الشرعية من جهة  
 هذه الخمسة اول وبما التوفيق وبما اقره التحقيق والتدقيق  
 في نظر ظاهر الامور بالوجوه العقلية ان كان هو القياس  
 فيخرج الاستدلال وان كان هو الاستدلال فيخرج القياس وان  
 كانت هما معا فليس بدليل واحد يخرج الحكم اذ كل منهما دليل على  
 فلا يصح عندهما واحدا على قواعدهم فان الادلة الشرعية عندنا  
 عبارة عن الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال  
 فاحيانا نعتنا العصور بما غير معدودة عندهم في عدل  
 الادلة واما من جهة تحت السنة وعلى اي تقدير فاحص

اول

حاضر

حاضر على اعتبار حيث عد كلامهم دليل اخر من الادلة الشرعية  
 فان قلت انه اذا باهل الرأي المجتهدين من اصحابنا الامامية وهم  
 لا يقولون بالقياس وان كانوا يثبتون الاحكام بالوجوه العقلية  
 المحضة عندهم في احد من وجهيها واما رادهم الفقهاء الاربعة  
 ومن تابعهم من القائلين بالقياس فالحاضر اذ لا يخرج  
 في الملة المتخارة عنده وفي الاجماع ودليل العقل قلت لادلة  
 عند فقهاءنا المجتهدين من جهة في اربعة اقسام خمسة كما صرح به  
 جماعة منهم المهدي في الذكرى حيث قال الاشارة السادسة في قول  
 وجيز في الاصول وهو اربعة قسم فصلها بالكتاب والسنة والاجماع  
 ودليل العقل وقسم على قسمين الاول يتوقف على الخطا  
 وهو خمسة قسم عدلها واثبت على غير وهو ستة قسم عدلها وقال  
 التهانوني اسرعه في زينة الاصول لادلة الشرعية عندنا  
 اربعة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل وقال في الحاشية  
 والخاص لادلة عندنا واما عندهم وعندهم العامة خمسة  
 وقال الفاضل الحلبي في بعض فتاواه ادلة الاحكام عندنا



فقد ابد الله العزيز وسنة رسول الله المتواترة المنقولة عنه  
 احد من الائمة المعصومين ثم وبالحاد مع سلامة السنن والاجماع  
 ودليل العقل كالبراه الاصلية والاستصحاب والاحتياط والاولا  
 اشترط الكتاب والسنة والخبر في كونها دالة على ظهور اشارة  
 وبمفهومها اخرى انقسم الامة السنية الى فئتين القسمين  
 والعقود فبيان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة وكانت  
 الادلة كافية في استنباط الاحكام وحل العقل والنقل على  
 العمل بالقياس على ما بين في كتب الأصول ونحوه بالقياس  
 اثبات حكم في صورة اخرى ويعتمد على اربعة اركان اصل  
 وهو الذي يثبت فيه الحكم بدليل من نص او غيره والفرع هو  
 الذي يطلب لاثبات مثل ذلك الحكم فيه والحكم الذي يدعى  
 بؤثر في الفرع لبؤثر في اصل والمعلل وهو الجامع بين  
 والفرع كما نقول في حرمات ليس في حرم بالقياس اليه والحكم  
 هو الاشكال وهو العلة المقضية لبؤثر الحكم فيها اذا  
 ذلك فنقول هذا القياس ان كان لمصوح العمل وجب

العمل

العمل ولا يكون قياسا في الحقيقة بل اثبات الحكم في الفرع بالقياس  
 كما في قوله لما سئل عن بيع الرطب بالتمر انقص اذا جف قالوا  
 نعم قال فلا اذن دل على ان المقتضى للبيع هو السوية المحبة  
 للنقص في حكم الرطب باليابس وغير ذلك من الظواهر  
 لاحكام القياس مخصوصة عندنا بخصوصية قد ثبتت فيها  
 الحكم المطبق بمفهوم الموافقة وهو المبلغ في الدلالة من  
 كما في قوله نعم وانقل لما اُقي فان يد على الفرع بطريق  
 وقيل هذا يكون مقطوعا او بطريق مفهوم مخالفة كما في قوله  
 في سائمة الغنم الزكوة ذلك بمفهوم الخطاب على انتفاء الزكوة  
 عن العلوفة وفي كونه دليلا خلافا ووطريق القياس المصوح  
 العلة كما قلنا في الرطب وليس من هذه الانواع ببيان والبرهان  
 اننا نعد الحكم من صورة الى اخرى الا على احد من هذه الالتماس  
 فلا يثبت ينسب اليها العمل بالقياس انما كانه طاب مناه  
 ان هذا الكلام من ذلك العلامة قدس سره لا ينطبق على  
 من هذا العلامة والخاصة ولا يتناول على القوم وهو اصلا

جديد ليس له وجه سديد فان منصب الامارة ووظيفة على  
 ما صرح به الاقوام له يحفظ الشريعة القومية في وجه الكتاب  
 والسنة على ما كانا عليه في عهد صاحب الشريعة صلوات الله  
 على شانهما والمختطفين طابا بضياع المهما واضمحاجات  
 وتبعية المتأخرات وتبعية المنسوخات والتأخرات في  
 التأويل وتبعية التتبع والاحبار عجزوا الله عز وجل  
 غير ذلك من الاحكام والحدود والاضوابط الشرعية التي  
 والروابط الدينية والقوانين المدنية فهم عليهم السلام في  
 ما فطرت به الله وبنينا له هلكت من هلكت صورته في  
 من محض بنية وهذا من قولهم وانما ان يفترقا عنه  
 على الخوض لان من عجز عن افتراقها هوان علم لان من عجز  
 افتراقها هوان علم الكتاب عندهم عليهم السلام فان موت  
 مقامه ومبنيون كلامه فهذا وجه ما اصطلاح على الاقوام  
 واما وجه اذهب اليه ذلك العلامة فغير معلوم ولا  
 غير ان لا مشاحة في الاصطلاح مع ان الله الاخر من هذا

الاجزاء

هو من هب الاخباريين وهو قد عجز عن فهم المختص والادلة في  
 الاثنى الكتاب والسنة فبهذا انما الاجماع ودليل العقل  
 اليها قصير اربعة طبقات ما عليها القور وهو ظاهر في هذا  
 لغز من ظاهر الحال وهو ربيع ووجه اخر با قال ولكنه  
 الظاهر ان ادراك الوجوه العقلية بالسمية القور يدل على العقل  
 والعامة بالادلة لا بالادب بالبرهان ولا اجماع ولا  
 وقد يطلق في العرف على اقامة الدليل مطلقا من اصول اجماع  
 غيرهما ولكنه اصطلاح من عنده وعد كلامهم ثم دليلا اخر  
 من الادلة في ادعاء على الاصطلاح في قوله انما هو فالحكم على  
 العامة غير خاص واما على قول بعد القور فيلزم من ذلك  
 قسم الشيء قسم لا يتم ذكره في حوزة المختص بالدليل على  
 الحكم الشرعي اما محلا ولا اول انا في لفظه محلا ولا  
 الاول الكتاب والثاني السنة وفي غير الوجه اما كاشف  
 عن الحقيقة وهي اول الاجماع والثاني دليل العقل  
 وقال في الفونا الوجه اما متلو وهو الكتاب ولا وهو



وغير الوحيان كان قول الكل فاجماع او مشاركة فخرج لا يصل  
 فقياس ولا فاستدلال فظهر بذلك ما في كلامه من الخط  
 والخروج عن القانون فليظن الما فيه قال **الباب الاول**  
 في الدليل على عينيه وجوب الجمعة من كلام الله قال الله تعالى في  
 محكم كتابها ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة فخرجوا من كل مكان  
 فاسعوا اليه ذكر الله وخذوا السبل والذكر المأمور بالسعي اليه في  
 اتفاق الفروقات على ان المراد بالذكر المأمور بالسعي اليه في  
 صلاة الجمعة وخطبتها وهما معا فلهذا غر واحد من العلماء  
 فكل من سألوا اسم الامان مأمور بالسعي اليها واستماع خطبتها  
 وتعلمها وترك كل ما يشغل عنها فخرج خروج بعض المتأخرين  
 من هذا الامر في بعض الاوقات فعليه الدليل على انها واجب  
 ان كنتم صادقين وفي الاية مع الامر الدال على الوجوب في  
 التاكيد وانواع الحث لا يخفى قال زهير المحققين الشهيد الثاني  
 في سائر الفها في تحقيق هذه المسئلة واثبات تلخيص ان  
 تعليل الامر في الاية انه هو على النداء الثابت الوجوب العين

اول  
 الثاني

انزل

في

في زمان الغيبة وبسط القول فيه بالخصه ان تعليل الامر في  
 الاية انه هو على النداء الثابت شرعية لغرضه الوقت انما  
 كانت او ثنتين وحيث بناه على طابع السعي الى ذكر الله  
 وهو صلوة الجمعة وكهنت واستماع خطبتها وكانه قال اذا  
 نودي للصلاة عن الزوال يوم الجمعة فاصلوا الجمعة او قال  
 المصلوة الجمعة وصلوها قال وهذا واضح الدلالة لا  
 فيه وتعليل امره في قوله تعالى فاسعوا اليه ذكر الله ولم يقل  
 اليها وانما علته على الاذن حثا على فعل طاعة ذهب بعضهم  
 الى وجوبه لها الدالك وكذا القول في تعليل الامر بالسعي  
 امر مفيد ما تم على ابلغ وجه فاذا وجب السعي اليها وجبت  
 هي ايضا بطريق الاصل ولا معنى لاجاب السعي اليها وجب  
 مع عدم الجبا بما هو ظاهر انه في كلامه **اول** وباقى التعليل  
 اذا الشريعة ليست بناه في العموم لغرضه انما هو من سور  
 المائدة وهو يبين ان المسئلة في الايات لا كما هي من جهة  
 وكما تفيد العموم في انفراد اتم الما الصلوة فاعلموا

فاذا قرأت الفاتحة فاستعد واذا حجتهم بغير غيرة مسلمة و  
 عمو لاوقات في الايات ليس لك الا على بالاجماع ولا اجبا  
 والمراة بالنسبة الا اذا كانت في يوم الجمعة للصلوة واللا  
 فيها للعبادة والمعمود صلوة الظهر المذكورة في قوله واقم الصلوة  
 للذكر الشمر واساطها وهما في الظهر اول صلوة صلاة هار  
 الله وهو الصلوة الوسطى التي خصها الله من بين الصلوات  
 اليومية بالامر بالمحافظة عليها بعد الامر بالمحافظة على الحج كاد  
 عليها الاحبار وصرحوا بالاختيار ويشافضها وذلك  
 لان الامم ههنا لا يجهل ان يكون لنفسه ولا لغيره هو  
 فلا ولا العهد الا هو لانه موضوع للحقيقة النحلة في الزمان  
 وادارة الفرد المستمرة من جهة القومية وليست فليست  
 مع ان غير مسئلة للظن فحين يكون العهد الخارج ولا عهد  
 موضع من القران لصلوة الجمعة فان قلت العهد الخارج على  
 ثلثة اقسام الذكرى وهو الذي تقدم المحمود ذكره فخوانا  
 ارسلنا الى فرعون رسولا فاصبر فرعون الرسول والعل

وهو الذي

وهو الذي تقدم له خوله علم نحو ايراد المقدس طوى وانما  
 تحت الشجرة لان ذلك كان معلوما عندهم والمقصود نحو اليوم  
 اجلت لكم دينكم فيجوز ان يكون المراد هنا الثاني ان لا مانع لك  
 الاول قلت هذا مع انه خارج عن موضع استدلالهم انما يصح  
 ان لو ثبت بطريق صحيح ان قوله لا اية انما كانت بعد علمه بوجوب  
 صلوة الجمعة واشتهارها وشيوعها فيا يدينهم وبسوءها خوط  
 القناعة وكيف يصح هذا الاحتمال والحال انه لا صريح بعض  
 متيق وجوبها بانها كانت معودة ولا مشروطة قبل ذلك  
 هذا ومن اما لا يتكاد وعلا منه حجة ان ادلى او ما يفيد  
 معناه في مقابلتها اي ان لا يرد في ذلك ناسيا منه في نور  
 الجمعة الى الصلوة فعليك السعي الى ذكر الله فالآدم هنا مفيد  
 لخص لا نهى كالبناء في قولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 واما بمعنى في كما او مانا اليه فانه في الظن وف كبريا ما يقع  
 نحو من يئنا وبيلك عجب وكنت من قدامك ولعل الظاهر  
 الرجوع فان المراد بالنداء هنا ما يقع في وسط يوم الجمعة



وعرضه لا يقع في اوله وبداية تأمل فيه واما للتقبل مثله  
ما خطبائهم اغرفوا فادخلوا نارا ويحرم من الرضاع ما يحرم  
من النسب واما للتبني وهو اطلاقها بالقصد من امرهم فهو  
هنا بيان لاذلا لا توقيت وقت نداء الصلوة وجب عليكم  
السعي اليها بهم فاذا املت الذوق هو يوم الجمعة على المقصود  
الابهار واما للتسنيو معناه اذا فودى بعض يوم الجمعة واما  
زائدة على القول بجوازها في الاثبات وفي الاية صنوف التأكيد  
وضروية البحث والمباغتة في طلب الخير والاستقامة اليه حيث  
عبر عن ذلك بالخطبة كراته بالسعي الفيد للاسراع في الشيء  
المباغتة فيه ثم امر بترك السعي والترك انفع لكم عما  
ان كنتم من اهل العلم وهو مشربان من لم يفعلها فهو ليس من  
اهل بل هو ممن لم يميز بين الخير والشر والصلاح والفساد  
ولم يفرق بين المنافع والنافع واهل الوجه في ان يوزن  
يوم مبارك مضيق على المسلمين وهو يوم العمل والجد في  
ساعة مباركة لا يثقل الله عبده يومون في ما ساء الا اعطاه

وفيه تضاعف العمل ويقف للعباد وينزل عليهم الرحمن وافق  
منكم يوم الجمعة فلا تفتن في غير العبادة ولكم الناس لما امر  
لجملوا به على وكافوا فيه من الزاهد من منة ومن فضائل من  
الفاضل من جنهم عليه وامرهم بترك جميع اسباب التفتن في ذلك  
الوقت وقال هو خير لكم لان ما عندكم وما عند الله باق  
العاقلة لا يؤمن الا في الباقي على الباقي هذا والاضافة في ذكر الله  
لان تعريفها باعباد لا يقول غلام زيد الا غلام معبود  
باختبار تلك النسبة لا غلام من غلامه والا لم يبق فرق بين  
الذكورة والمعرفة والعهد وهو الصلوة لانهم ليسوا غير هذا  
ولذلك قال المستدل قد مر بعد ما بلغ الخرج الفهم  
والاضافة في خطبة عن العصب والاعساف في تفسير الصلوة  
وهو كاسم فان الاسماء تنزل على السماء فاسعوا الى ذكر الله  
في حق الصلوة كما يستفاد مما قبل وما بعده ولم يبيدها  
بالجمعة ولا استدراكها على وجوبها بالاكفر بل ذكره من الا  
كما هو جازم في هذا التفسير ولذلك وضعتم قال ولا اخبار في

وجوب الجمعة اكثر من ان يحصر وقد عرفت ان المراد بالصلوة في  
 الآية هو الظاهر فثبت ان المراد بالذكر صلوة الجمعة او خطبتها  
 او هما معا فعليه الدليل قلها نوبها لكم كنتم صادقين اللهم  
 الا انه يقولوا انا وجدنا ابا ناعل الله وانا على انهم مقتدوه  
 وقول المفسرين على تقدير ان تصافهم ليس بجواز الاولة الشرعية  
 مخيرة في اربعة او خمسة وقد مر من اليد الاشارة وما عدا قولهم  
 منها مع انهم اخذوا بعضهم معه بعض تقليد ائمة غير دقيق  
 او فلو عرفت وليس في الاخبار ما يدل على ان المراد بالصلوة  
 او خطبتها او هما معا كما ادعاه القائلون بالوجوب العيني  
 وكيف يكون قولهم جمعة مع ما هو المشهور بايجاب الطلبه انه لا  
 يجوز تفسير القرآن بغير نصوصه وانما قد يقال في جمع البيا  
 انه قد صح عن النبي وعن ائمة السلام ان تفسير القرآن لا يجوز  
 الا بالقرآن الصحيح والفقهاء الصحيح وروى العامة عن النبي انه  
 قال من فسر القرآن بغيره فاصاب الحق فخطا وخطا في  
 الخاصة عنه ليس هو بالبعد عن الاحكام من تفسير القرآن في

ذلك

ذلك بتفسير الخلق اجمعين اللهم شاء الله واين اراد الله لتعنه  
 في ذلك انه يتقوا الى ما به وصلوه وان يعبدوه ويتقوا  
 قولنا في طاعة بكتابنا والناطقين عن امره وان يبدلونه  
 فاما غيرهم فليس يعلم ذلك ابدا وراك اياك وتلاوة القرآن  
 براك فان الناس غير متوكلين في علمه كما سألكم فيما سواه  
 من الامور ولا قدر بين عليه ولا على انا ولا من جده وبابه  
 الذي جعل الله له فافهم واطلب الامر من كان له الحق في  
 حديث سليم بن ابيس الجهالي قال قلت لابي الهيثم ان  
 سمعت من سلمان والفضل والفرج شيئا في تفسير القرآن و  
 احاديث عن النبي غير ما في يدك فاسألهم فسمعت منك قصدا  
 ما سمعته منهم ورايت في يدك للناس اشياء كثيرة من تفسير  
 القرآن ومن الاحاديث عن النبي ثم قال فافهم وتعرفت ان  
 ان ذلك كله باطل افتروا الناس يكذبون على رسول الله  
 مهديين ويفسرون القرآن بارائهم قال ان في يدك لئلا  
 حقوا باطلا وصدا وكذا باونا نحا ومن خواصا عاما ونحا



وعلموا بشايتها وحفظوا وها وقد كذب على رسول الله في عهد  
حتى قام خطيبا فقال ايها الناس قد كذب على الكذابين فكن كذبا  
على سعيها فليتبوا مقعده من النار ثم كذب عليه من بعده  
ولقد اذعننا ان لا اعتنا على شيء من تقاسير العاتيات اذ لم  
يكن على طبقه في طريقنا خبر صحيح ولا سيما في المشايخ  
وبالجملة الاستدلال بالآية على وجوبها العينة موقوف على  
اثبات تلك المقدمات المنعقدة ووجدنا اثباتها موقوف على  
وخطا تقدير دلالة الآية عليه فهو محض ما يهل به من له  
تقر في الاصول من ان الخطايات العامة لا تافه الواردية  
على لسان الرسول ليست خطايات لم يرد عنهم وانما يثبت  
حكمها لهم بدليل اخر من نصوص واجماع او غيرها وانما يخرج الصيغة  
فلا وشيا تفصيل فالآية بانفرادها لا تدل على وجوبها  
في هذه الزمان بل لا بد من دلالة على من انضاف امر اخر  
او اجماع وها غير ظاهرات اما اننا قد فطنا بالمشهور ان  
الاجماع منعقد على خلافه كما مر شيئا واما الاول فمستعرجا

ومن فطنا لا يستدل بهذه الآية وما يليها على تلك المسئلة  
نفسا بل العدة فيها هي الاخبار فان تحت دلالة ما يثبت اليك  
والان لا وهم وبني جعل بعضهم من باب الاضطرار عند ان  
الخراب فاسئل اما عبد الله عن قول الله عز وجل فاذا قضيت  
فانشر واخي الارض وابتغوا من فضل الله قال الفضل الصلو  
يوم الجمعة والانشاء يوم السبت ويؤلا ومفسر الآية وانت وكل  
سليم العقل خبير بان ليس فيه عين ولا اثر لما اعلم بل الوجه  
فيه ما روي المجلدين خيس عنه ايضا انه قال من وافقكم  
يوم الجمعة فلا تشغلن بشئ غير العبادة فان في انفس العباد  
وينزل عليهم الرحمة فكان ينبغي للعاقل ان يصرف تمام وقته  
في ذلك اليوم في الطاعة والعبادة وبعد انقضاء فلا الانشاء  
في الاضطرار لا يتفاء من فضل اليوم في خطبة على علم ان  
هذا اليوم يوم جعل الله لكم عيدا وهو سيد ايامكم وافضل  
اصيادكم وقد امركم الله في كتابه بالسعي فيه واخره فكم  
رغبتم فيه وتخلصتكم فيه واكثروا فيه التصريح والاعمال

الرحمة والغفران فان الله عز وجل يحب كل مسلم يغفر له ويؤمر  
 الناس من عساه وكان يترك من عساه ان لا يغفر له من عساه  
 استجب لكم ان لا يزيد من عساه ان لا يغفر له من عساه  
 داخرون وفيه ساعة مباركة لا ينال الله عبد من عباده فيها  
 الا اعطاه وهو كما ترى فاقول بالباب والله عز وجل قد  
 الصراط السوي والطريق الصواب فان يصح في ذلك المراد  
 بالذكر في الآية الدعاء والتضرع وسئل الرحمة والغفران ولا  
 ستكانه عند الرحمة نعم يمكن ان يجعل هو لا يقول المضرع  
 ما في علم الشرايع من الخير من الصادق قال في الخاتمة  
 انتم فانيما حيا وليكن عليكم السكينة والوقار فما ادر  
 فصل وما سقت فاقمه فان الله يقول يا ايها الذين امنوا  
 اذا قواموا للصلوة فمروا بها على حقها فاسعوا الى ذكر الله قال  
 ومنه فاسعوا هو الانكشاف فاقول واعلم ان الامر اذا علم  
 على علم ثابتة عليها بالدليل من ان زق فاجلده فالانفا  
 على ان لا يحجب تكرار الفعل بتكرار العلة للاجماع على وجوب اتباع

العلم

الدلالة واثبات الحكم بتبينها وان علق على غيرها اي على امر  
 عليه فلو اذا دخل الشئ فاعترف عبدا من عباده فالحق عند  
 المحققين ان لا يقتصر تكرار الفعل بتكرار علق به لان السيد اذا قال  
 لعبده اذا دخلت السوق فاشركا مقتصر على ما غير مكررها  
 بتكرار دخول السوق محملا وذلك معلوم قطعا ولو وجب تكرار  
 الفعل بتكرار علق به لما كانت ككثرت فقوله ان لا يقتصر  
 بعلة ثابتة عليها بالدليل الوجوب السعي لا زلب يوجب تعليق  
 عليه يد على ان ليس يوجب ايضا لان تعليق الواجب على  
 المندوب ينافي وجوبه ويجوز ان يهدى اساس ما في قوله لا  
 للوجوب وانما اذا وجب السعي اليها وجب هي ايضا لان  
 لما كان السعي واجبا فعليه عليه وجب وجوب ايضا  
 انه قال تعليق السعي عليه لئلا يترك وجوبه فاذا قال بوجوب  
 لتعليق السعي عليه جاء الدور مع انه خلاف للقاعدة المذكورة  
 انفا وايضا لو كان النداء حلا لوجوبه كما ينادى به قوله  
 حيث ينادى بها يحجب السعي فاذا لم يحقق النداء لم يحجب السعي





للفظ كان اعتقاد السامع اذ تدبره لا فاطم مع عدم اذ  
معناه الظاهر اذ السامع بذلك الاعتقاد الجمل ولا بالنسبة  
المعينة ظاهره محل ولذلك كان مدار الاستدلال لا يتخلل  
بالآيات والروايات من السلف الخلف على الظاهر المتبادر  
وقد عرفت انهم عليهم السلام باينوا الذكر في الآية بصلوة الجمعة في  
من الاحبار المذكورة في الاصول المتداولة بوجوب الاحتجاب ولا  
كان الاستدلال بدلالة الاستدلال بقول الفقيه و  
خصوصا على طريقة الاستدلال بالظاهر المتبادر على غلب  
الروايات الواردة في ذلك الباب انه باق على عموقه وقد مر  
اليد لا شارة اجمالية مكوّن ذكره وتفكر في طريقة الاستدلال  
وضوابطها بغير تخصصه بالصلوة المذكورة قبله وقد علم  
ان المتبادر منها هو الصلوة المذكورة في سائر الآيات نعم لو  
كان وجهه في ذلك المخالفين في هذه كما كانوا متساقلين  
في ذهابهم الى صلوة الجمعة فتركت حالهم على ذلك ونزاع  
لكن لما ذكره وجهه وليس فليس هذا ما عندنا ولا علم

وعندها **قال** قدس سره وقال سبحانه يا ايها الذين امنوا انكم  
اموالكم ولا اولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فلان ذلك  
ثم القاسرون وقد مر ان ذكر هذا ايضا بصلوة الجمعة فيها  
ذكر في السورتين وامر بها في احدهما ونهى عنه تركها والا  
همال بها والاستغفال عنها في الاخرى وذلك بالقرآن  
اما وجوب الاحتجاب بالتي ذكرها المعبود في مواقع الامر والهي  
وموارد الفضل والحرمان حاشا عليها وتأكيد للتذكير بها  
هذه لا يوجد في غيره من الفروع فان الاول امر بها مطلقا  
غالبها لا يترتب عن هذا التأكيد والتفريع بالخصوص **اقول**  
فيما لا يتوقف هذه الآية كما هي السابقة واللاحقة بل لا  
فيها على ما دام الاستدلال اصلا واما ذكره في غيره فموقوف  
الموعظة والنجية اللتين هما من رتبته لاهل القائلين بان  
العين وليس فيه ما يصلح للاستدلال او يطعن به البال بل  
ليمن ولا يغير من جوعه ولا يمان من خوفه مع ان كلامه قد  
فيه الحسين بن عبد الصمد الحارثي فانه قال في رسالته



بالعقد الطهراني ما أكد الله ولا رسوله ولا أهل بيته عليهم  
على امر أكثر من التأكيد على الصلوة ووقع الغرر والأجرام على  
أنها أفضل الأعمال وصلوة الجمعة داخل في ذلك ثم قال ذهب  
كثير من علماء المالكية إلى أنها هي الصلوة التي أمر الله بالمحافظة عليها  
وهذا الرجل الحارثي أيضاً قد ذكر في كلامه هذا الغرض في قوله  
وذهب كثير من العلماء إلى أنه من جهة الحقيقة كما ينبغي ما فيهم ذكر  
كل ما خطأ به أو سمر بالإيول إلى طائر وحاصل ما ذكره المثل  
لخصه إلا أنه قال في آخر كلامه وهو شيء أحسن من أن يذكره  
بها في إيراد فليس يكون ثوابها أو ثواب من يصلها في صلاة  
الرب والقيمة ولعل في فترات الأهمية اقتضت كون هذه  
القيمة مكتوبة في صحايفه لأجل مساجد يؤيد الرب في ذلك  
وأما هذه الكلمات والتلفات في رسالته هذه أكثر من  
أن يحصى والغرض من فهمها والمتقاهم على الفطن و  
الفار في **نبيه** يعلم أنهم يفسرون الذكر هي الصلوة  
قال في الكشف بعد ما بقي الذكر في مقام التفسير على قوله

والمفسر

والمفسر يؤول في ذكر الصلاة المحض من الحسن جميع الفضل  
كانه قال من طاعت الله وقيل القرات وهي الجواهر الجاهدة مع  
رسوله تتعدى في جميع البينات قوله وقيل ذكره شكوه على  
أنعامه ولا يصح على بل أنه وانما انضمام قال وهو إشارة  
إلى أنه لا ينبغي أن يفضل المؤمن عن ذكر الله في ثوبه كان  
أو نعتاً فأن أحسانه في جميع الحالات لا ينقطع وقد ينبغي  
منها المثل في تفسيره الصافي حيث قال لا ينبغي  
وتدبيرها ولا اعتبار بها عن ذكر الصلاة وسائر العبادات  
وهو دليل على عدم عبثه في ذلك على غير ولا أن لا  
وضع تفسيره هذا على ذلك ويدل عليه أيضاً أنه ما في هذه  
الآية عند ابن جرير في تفسيره المسمى بنبوءات القلوب  
بشيء بل في بعض طبعها أصلاً فإنه كان قد قصد في تفسيره هذا  
أن يذكر في بيان الآيات ما يؤول عليه من الأخبار والروايات  
فكل ما خصص به هؤلاء تفسير البراءة والخبر مع العشرى  
عليه من لا يحد بالحق حيث أتته حالة ولم يفسره فيهم

ما فعلت بفعل الرجل البصير لان الذكر يموت <sup>بشيء</sup> والثناء والدعاء والصفوة  
وقراءة القرآن والحديث وذكر الحلال والحرام واخبار الانبياء  
عليهم السلام والاصحاب وهم اعم من ان يكونوا بالتان او  
الجناس ولا يكونان وبالجملة كل ما كان لله سبحانه وهو غاية  
الاعمال والترك في ذكر من المباحات لو قصد فيها الله  
وفعل تو سلا الى عبادة الله تلك سلك الذكر والمجاهد <sup>لنفسه</sup>  
مدخلته في تلك الاشياء جواهرها وامراضها التي هي فضل  
الله ومن فضل العباد مع حب الخلق والافراد والتمكين  
والحكم والامر والنهي كان كل شيء صالحا لا يفيق موقعا  
كر الله فلا عباد اذنت بالقصد والملاحظة <sup>لنفسه</sup> لله سبحانه او  
فما لم لا عبرة لا تكن من افعالهم فكيف يكون تخصيص الذكر  
بصلوة الجمعة في مقام الاستدلال مع عدم الضرر <sup>بشيء</sup> والقدرة  
وهل هذا الا مجرد دعوى خال عنها البينة والبرهان فلهذا  
برهانهم ان كنتم صادقين وما ذكرناه ظهر فساد قوله قالوا  
نعم في حكم كتابه واما قوله قدس سرهم ونذهب الى قراءتهما

في احوال موضع من القرآن نذهب اليها وانه لا عبرة له ولا اثر في  
موطن من موطنهم ورد ذلك في بعض الاخبار المأثورة  
عن الامامة اطهار صلوات الله عليهم باقية الدليل والنهاية اللهم  
الا انه يقال انبى على هيئة المفعول وهو عن شيئا كلامه قد  
سره بعد غاية البعد ومع ذلك يلزم منه التاكيد وهو  
ايجاب في العلم انما قال لا يجوز قراءة الجمعيتين في كل مرة  
الجمعة هو الصدوق في الفقيه قال فيه لا قراءة في صلاة الظهر  
سورة الجمعة والمنافعية فان نسبتها او واحدة منهما وقرا  
غيرهما ذكرت فارجع اليها ما لم تعد نصف السورة  
فان قرات نصفها فتم السورة واجعلها ركعتين فافلح  
سلم فيها واعدا بصلواتك بسورة الجمعيتين ثم قال وما روي  
من الرخص في قراءة غيرهما في صلاة الظهر لعمري الجمعة  
فهي من الرخص المستحيلة والسفر والكد وبروات ذكرها والمجتهد  
استصحاب قراءتهما فيها والاحوط اختيارهما في الظهر <sup>لنفسه</sup>  
رواها الصدوق في ثواب الاعمال ونقلها في مجمع البيان



فان كانت مجزئة لم يجز إحسانه والخروج عن الخلاف **قال**  
 قد مره وقال غيره جل جلاله على الصلوات والصلوة التي  
 خلت الصلوة الوسطى بالامر بالمحافظة عليها من بين الصلوة  
 بعد الامر بالمحافظة على الجميع والذي عليه المحققون انها صلوة  
 الظهر في غير يوم الجمعة وفيها هي الجمعة وقال جماعة من العلماء  
 انها هي الجمعة لا غير **قال** زين المحققين طاب ثراه في بعض  
 فتاويه **اقول** وبالله التوفيق في الفقه في رواية زرارة به  
 اصح الطولية تأخذ منها موضع الحاجة قال قلت لابي جعفر  
 اخبرني عما فرض الله من الصلوات فقال خمس صلوات في  
 الليل والنهار **قلت** قال الامام وقال حافظ على الصلوات  
 والصلوة الوسطى وهي اول صلوة صلاة رسول الله وهي  
 وسط صلوتين بالافاء صلوة الضلوة وصلوة العصر **وقال**  
 احكام الدارين عن زيد بن ثابت ان النبي كان يصلي **التي**  
 وكانت اقل الصلوة على اصحابه فلا يكون وراءه الا نصف  
 والصفات فقال لقد سمعت ان احرق على قور لا يهدون

الصلوة بوقتهم فتزلت وفيه دلالة على ان الصلوة التي  
 هي صلوة الظهر وقد اختلف فيها فذهب الى كل صلوة سوى  
 صلوة العشاء طائفة ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة  
 العشاء وذكر بعض المتأخرين انها هي لا غيرها من صلواتهم **فمن**  
 كما ذكره جلي في حاشية على الطول **وقال** في احدى الحسن  
 لا بعينها اسمها اسم تحريصا للعباد على المحافظة على جميعها  
 في ليلة القدر وساعة الجمعة وقال الصدوق في الفقيه **وقيل**  
 انزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله في السفر والحضر  
 القيم وكسيت ولما وضعت الركعتان اللتان اضافهما  
 النبي يوم الجمعة للقيم فكان الخطبتين مع الامام في صلوة يوم  
 الجمعة في غير جماعة فليصلها ارجا كصلوة الظهر في سائر  
 الايام وفي الكشاف هو صلوة العصر فعنه النبي انه قال يوم  
 الاحزاب شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر **وقال** الله  
 يومئذ نادى وقال تعالوا الصلوة التي شغل عنها سليمان بن داود  
 حين نوارت بالحجاب وعن جعفر انها قال لمن كتب بها

المصنف اذا بلغت هذه الآية فلا يكتبها شي اصل عليها عليك  
 كما سمعت رسول الله يقولها فاملت فيها عليه والصلوة  
 الوسطى صلوة العصر وعن عائشة وابنه عتيق والصلوة الوسطى  
 وصلوة العصر والواحدة من هذه القراءة يكون التخصيص بصلوة  
 احدهما والصلوة الوسطى والظهر والافجر والغروب على  
 اختلاف الروايات فيها والثانية العصر وعن ابن عمر في صلوة  
 الظهر وعن مجاهد في الفجر وعن قيس بن هاشم في المغرب وعن  
 ابيه البضا وعن قال ولا تأخذوا الا رجلا في ايات احكام  
 بعد ذكر الآية كما لا يحفظ في الصلوة الا بالوقتها والاداء  
 عليها بعد بيان احكام الارواح والاولا وثلا يلهيهم الاستغفار  
 بهم عنها وخصها بعد العموم للاهتمام بحفظها لافضليتها  
 ثم قال وقيل هي مخفية كساعة الاحابة واسم الله اعظم لا  
 يجوز بالكل غاية الاهتمام وبيانها الفضيلة في الكل وفي  
 تلك على جواز العمل بها في وقت من غير وجوبه لوجود مثل  
 على الية القدر والعبد واول وجوب وغيره ما مع عدم وجوب

الطلال

الطلال وقد صرح بذلك في الاخبار ثم قال بعد كلام عدلت الآية على  
 وجوب حفاظة الصلوات خرج ما ليس بواجب فيها اجاءا في  
 الباقي تحت العموم فلا يعلا لاندلالها على وجوب الحجة و  
 العبدية والايات ايضا اقوال قوله اجاءا قيد للسبب اي  
 خرج صلوة عدم وجوبها اجماعا من كونها داخل في كونها  
 مانورة بالمحافظة وبقيت الصلوات العلوية وجوبها ومشكوكه  
 مندرجة في عموم الآية لعدم الدليل على التخصيص فحينئذ يمكن  
 الاستدلال بالآية على وجوب الصلوات المشكوكه وجوبها  
 بظهر ويدل على وجوب خصوص الامم القرآنية وخصوصا  
 عند الملاحظة وجوب حفاظة الصلوات العلوية وجوبها  
 الصلوات المشكوكه وجوبها معها في كونها متعلقة بالامر بالمحافظة  
 وفيها لا يتطاهرها وجوب حفاظة الصلوات الثابت وجوبها  
 فلو ثبت ان الحجة وغيرها في هذه الاوقات من تلك الصلوات  
 وجبت حفاظتها ولا فلا فان ما ليس بثبات وجوبه من الصلوات  
 لا يجب حفاظتها ولا فعلها اذا اصل عدم الوجوب وبذلك



الحان يقوم دليل يقيد اليقين والظن بخلافه ولم يتم بعد دليل كذا  
 على وجوب الجمعة في هذا الزمان والالتزام بوجوب الصلوات المكتوبة  
 وجوبها مع الالائية على الأقل لا وندى في آيات أحكامها عن ذلك  
 بعد ثابت وقدرنا انزلت في الالائية بحفظ الصلوات المفروضة  
 اليومية وكون الجمعة منها الواسعة بعد وبالجملة ان الالائية  
 على الامر بحفظ الصلوات المفروضة اليومية او مطلقا لفرضية  
 او مطلقا الصلوة اليومية فرضية كانت او نافذة او مطلقا الصلوة  
 اليومية فرضية كانت او نافذة او مطلقا الصلوة المأمورية بها فرضية  
 كانت او غير يومية فعل الاحتمالين الاولين لا وجه للاستدلال  
 بها على وجوب المدايم وجوب لان كونه مندرجا في الامر بالحفظ  
 حينئذ غير ظاهر وعلى الاحتمالين الاخيرين ايضا لا وجه الاستدلال  
 مستدل بها على وجوب الصلوة المكتوبة وجوبها للكون  
 المأمورية بها مطلقا وجارية في التواتر ايضا فظهر ان دليل  
 الالائية احد الاحتمالين الاولين لكون ظاهرها وجوب الحفظ  
 فان قلت يمكن ترجيح الاحتمال الثاني بان ما ذكرناه انما يدل

على تخصيص الصلوات بالفرائض واما تخصيصها بالنيو فبلا  
 دليل عليه في نصوص الصلوات المكتوبة وجوبها التي ثبتت في  
 في زمان رسول الله على الجمعة والعديد من كونه اثبات وجوبها  
 في زماننا ما يدل على عموم الحكم الا زمان وانما في الخطاب الثالث  
 ما يدل دليل على خصوصية قلت يمكن الاستدلال على العمومات  
 بضرورة الدين والذهب والاجماع على حرف الخطاب عنه  
 ظاهر وهو في الحق فيه منسقة الكلام في الاستدلال بها  
 على وجوب الجمعة على تقدير ترجيح الاحتمال الاول بالنيو  
 وكون الجمعة من اليومية وما عليه ظاهر بما ذكرته من ترجيح  
 الا التفصيل هذا وفي الفقيه على ان الالائية في جواب نفس الحديث  
 عن علة وجوب خصوصيات وعموماتها في المواقيت المخصوصة  
 قال واما صلوة العصر في الساعة التي يعمل ادم فيها مع الجمعة  
 واوحى الله من الجنة فاما ان يدرى به هذه الصلوة الى يوم القيامة  
 واختارها لا معنى فهو من اجل الصلوات التي لا يفرضها ولا وصفا  
 انما حفظها امر بين الصلوات وفي رواية اخرى جعفر انه قال

انه قال في بعض القراءه حافظوا على الصلوات والصلوة <sup>سطح</sup> الاولى  
 صلوة العصر وقبولها فانبت في صلوة الوسطى وفي جوامع  
 الجامع روى عنهم <sup>روى</sup> انها صلوة الظهر وقبلها صلوة العصر  
 ذلك ايضا مروي عن ابي بصير صلوة الجريد عليه وقرآن الفجر  
 قرآن الفجر كان مرسوما وفي جميع البنايات قبلها صلوة الظهر  
 لتوسطه في النهار وقبل العصر لتوسطه بين صلوة النهار  
 والليلية وقبل المغرب لتوسطه في الطول والعصر قبل  
 هي العشاء الاخرة لتوسطه بين صلوة بين غير <sup>تكون</sup> مقصود  
 وقبلها صلوة لتوسطه بين العشاء والظلمة وقال الراوي <sup>نقل</sup>  
 في ايات احكامه هي العصر فلا روى عن النبي وعن علي  
 ابن عباس والحسين وقال الحسين بن علي المغربي صلوة  
 الجماعة افضلها خصت بالذكر قال وهذا وجه مروي عنه  
 ليريد به اليه غيره وقال في فضل اخرى ذكرها في الحمد <sup>الحمد</sup> ليريد  
 والظهر سائر الايات فلا كثيرة سقت وجوها عديدة  
 سبق بعضها وستا بعض اخرى في القاموس والصلوة <sup>سطح</sup> الاولى

الذكر

الذكر في التنزيل الصحيح والظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 او الزوا والفطر والاضحى والضحى والجمعة وجميع الصلوات  
 المفروضة والصبح والظهر مع او صلوة غير معينة والعشاء  
 والصبح مع او صلوة الفجر في الجمعة في يومها وفي سائر الايام  
 الظهر او المتوسطة بين الطول والعصر وكل من الخصال  
 قبلها صلوة بين بعد هاهنا صلوة بين بين سعة من قال انها غير  
 صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان يقول برواية مستندة الى النبي قبل  
 لا يرد عليه شغلونا عنه الصلوة الوسطى صلوة العصر لا ليس  
 المراد بها في الحديث المذكور في التنزيل الذي ذكره جميع ما  
 احتمل من الصلوات محتمل الا صلوة الضحى فانها بعد عندنا  
 فهذا ما وصل اليه من الاقوال في الصلوة الوسطى ثم العجب  
 العجيب والامر الغريب من الفاضلين المشهورين المذكورين  
 انهم امانا ان كيدا لا يلائم على وجوب الجمعة وخبرها في <sup>هذا</sup>  
 الزمان ثم استدلوا في ذلك الى قول المحققين في ايات شري  
 منون اولئك المحققون الذين تكلموا على اثبات <sup>بها</sup>



فعلها تشبهاً به بانقل الصدوق بلفظ القيل وقيل أو بما  
 صاحب القاموس وأخذ منه غيره أو بما قال ابن سيرة ولا بأس  
 به إذا فرق بتسبب بكل حين ولكن مناف لقوله في المقدمة  
 والأدلة الشرعية يخرج عندنا في هذه الثلاثة فكيف قيل  
 بقول المحققين مع عدم تحققه ومخالفة لكثير من الأخبار  
 فانظر ما إذا كان لا بصارحاً أو ليكن الخيار كيف يجوز  
 الأحكام على البراءة ولا يالوت بما فيه من الأخطار والأنداد  
 ومن روضة الملك الجبار المدعو بالتمار فنفوذ بالمدعي  
 شروطاً نفساً ومن مبادئ أهلنا أعلم الله المستدل نقل في آخر  
 رسالته هذه عن زيد المحقق أنه قال في آخر رسالته قد  
 وردت الأخبار بان الصلاة اليومية من بين العبادات بعد  
 الأيمان أفضل مطلقاً ووردت أيضاً أفضل الصلوات اليومية  
 الصلاة الوسطى التي هي الصلاة التي فيها الأمر بالمحافظة عليها  
 وأصح الأقوال بان الصلاة الوسطى هي صلاة الظهر وصلوة الظهر  
 يوم الجمعة على التحقيق وهي أفضل من غيرها على التحقيق أو

هذا القول منه مناف لما نقله عند الاستدلال في هذا الموضع  
 بان أحسن الأقوال صلاة الظهر إلا أن لما نعلم ان صلاة الظهر  
 الجمعة هي صلاة الجمعة لكنه لا يعطى ان الصلاة الوسطى عند  
 المحققين هي صلاة الجمعة وإنما صلاة الظهر في غير يوم الجمعة  
 وفيها هي الجمعة وذلك ظاهراً لا يفتقر من العجائب المستدل كيف  
 نقل عنه هذا في أول رسالته وذلك في آخرها من غير  
 الجمع بينهما وإذا لم يزد ذلك مع ما بينا من الزيادة والنقصان  
 هذا من سبب الخطأ بعد خطا هذا الله وإياكم عنه وعن  
قال الباب الثاني على عينيه وجوب الجمعة من كلام رسول الله  
 روى العامة والخاصة في كتبهم الفقهاء وغيرهم أحاديث  
 عن النبي وبعضها صريح في الوجوب العيني المبرور وبعضها ظاهري  
 في ذلك حيث لا استعاضة بالخبر بها وبغيرها ولا  
 يتوقف على شرط من ذلك وغيره انتهى فنأخذ من مبادئ  
 فعلية الدليل منها قوله الجمعة واجبة على كل مسلم إلا أربعة بعد  
 مولده وأما أو رفقاً وصحح فيها قوله في خطبة طويلة حيث

فيها على صلوة الجمعة انما يتبع فرض عليكم الجمعة في ذكرها  
 في حينها وبعد موت ولا ما عادلا سخطا فيها ويجوز  
 لها فلا جمع لتسليمه ولا برك لا في الصلاة ولا في  
 ذكره لا في الصلاة ولا في الاصل ولا في الاصل ولا في  
 ان لفظ الامام في مثل هذا الموضع وانما يطلق على ما في الصلاة  
 دون العصور وهذا لا يخفى على من له اذق معارفه بالاجتهاد  
 مع ان قوله الامام عاد ليس في بعض الروايات ورواه العاصم  
 هكذا ولما عاد عاد او فاجز منها قوله من ترك تلك جمع  
 متعدي من غير علمه نعم انما على قلبه نظام النفاق ومنها قوله  
 ليهن اقرار عن وجههم عام الجماعة والجمعة ليس على قلوبهم  
 ليكون من الغافلين ولو كان الوجوب بخير بالما توعده على  
 تركها بالنفاق والطبع على القلب والجمع على الذين هم على  
 الكفر والعياذ بالله فانه قد اختلفوا في الاجابة في غير ذلك  
 لوجب في ذلك **اقول** وبالله التوفيق الحديث الاول محل حجب  
 سكت فيه عن بيان العدة المعتبرة عن ذكر الامام والخطبة

والفقرة

والفقرة بين الخطبتين والجمعة بالقرأة وجوبا او استحبابا او  
 ذكر القنوت وغيرها من الشروط المعتبرة اتفاقا مع ان  
 الواقع فيه ظاهرة غير مستقيم انما الجمعة موضوع عن تسعة  
 والكبرى المحضون والمساو والعباد والمرضى والاعرج والعمائم  
 على ان لا يرضى في غير ذلك لا غير ذلك وفي هذا التفصيل في خبرنا  
 فان قلت الجمعة فيه معرفة وهو للمعتمد فالمراد انها واجبة في  
 قلنا ومن تلك الشروط الامام العادل فيرجع الى الثاني فنسوق  
 الكلام اليه فنقول هو مفصل بالاضافة اليه فهو حاكم عليه  
 ومفسر له وهو ذكر فيه الامام ووصف بالعدالة ومن المقتضى  
 في مقرر انه تعليق الشيء على الوصف دليل على ذلك الوصف  
 لذلك الشيء مع الشبهة بين المحصلين من ان الحكم الواقع في كل  
 مفيد موجب كان الكلام او متفيا انما هو واجبة للمعتمد  
 هذا لا بد في وجوبها من حضور امام عادل ولا اقل من حضور  
 ثمانية المنصوبين قبل لفظها او الامم فهذا الحديث دليل على  
 على انفسه معناه فابراه في هذا الباب من قبل هذا الكلام



الى الحفم حال الخجل فهو لنا اعلينا وليس له بل عليه لانه قد  
انصب لانيات وجوبها العينية من غير توقف على شرطها  
معنا منه في هذا المقام ولعلنا في ذلك الامر الاول وفيها  
ان لفظ الامار في مثل هذا المقام لا يطلق على امام الصلوة في  
المعصوم في البيت شعري باي دليل عنه لانه المراد به في هذه النسخ  
الاطلاق الامار الصلوة دون هذا الاطلاق لعقوى ام عرف عام  
او خاص بل يقول المتبادر من الاطلاق الامار في عرف الشارع هو  
المعصوم كما يدل عليه مومات ولم يعرف امام زمانه مات  
ميتة جاهلية وقوله ابن ابي هذا الامر بعد ما اخبرنا ان ابا حمزة  
تسعة تسعم قائم وقوله نعم يومئذ يبعث الله ناسا يابهم فيقول  
في الكشاف عن بعضهم في قوله نعم وجعلنا للفقهاء امامان  
تدل على ان الرياسة في الدين يجب ان يطلب ويختص بها  
والسادس هو قول امامات الحقيقة فيكون حقيقة شرعية  
فيه وقد تفرق في الاصول انه اذا صدر من الشارع بالتحمل  
لعقوى وتحمل شئ كالطواف بالبيت صلوة فتل هذا لا يكون

الاشعة  
جلا بل يحل على الحال الشريكة في الشارع ان يعرف الاحكام  
ولذلك بعث ولم يبعث ليعرف في الموضوعات اللغوية فكان  
ذلك قربة من محمد الملائكة فلا مجال ولذلك حال الشك في  
الولي في باب من يصلي على الميت الامار المطلق عليه حيث قال  
في جانب حديث رواه طحطا بن زيد عن الصادق ع قال اذا حضر  
الامار الجنازة فهو حق الناس بالصلوة عليه الى المراء بالامار  
المعصوم وكذا قال في بيان خبر اخر رواه النوفلي عن البيهقي  
عن ابي جعفر عودا بي عن ابيه عليم قال قال امير المؤمنين  
اذا حضر سلطان من سلطات الدنيا جنازة فهو حق بالصلوة  
عليها ان قدم الولي والا فهو غاصب ان المراد بسلطان  
الله الامار المعصوم فان سلطنته من قبل الله على عباده سلطنة  
ذاتية حقيقة وقال في مجمع البيان في ذكر ائمة في محال  
للناس اماما الامار المقتدى به في افعاله واقواله والاعمال  
هو اسم من يقيم به كالاتي لما يقر به فيجب ان يكون ذلك في شئ  
فالمراد بالامار في هذا المقام هو له رياسة عامة في امر الدين

والذي يخاله في بعض النسخ بالعدل احتوان على ثمة  
 الجور ونوابهم نظير ذلك ما وقع في عبارات اصحابنا من  
 الجملة لا تفقد ولا تجب الا بالامام العادل او نائبه وفي  
 بالسلطان العادل قال في جميع البيان فوض الجملة لا في جميع  
 الكلفين الا بحال الاعذار وعند الشرايط لا تجب الا عند  
 السلطان العادل او من نصبه السلطان للصلاة وقال الله  
 علم الهدى اجوبة المسائل المباهة رقيات لاجمة الامام  
 عادل او من نصبه الامام وفي كلامه قوله في الفقهاء الكلي والاط  
 ان لا يصح الجملة الا بامان السلطان وامام الزمان وقال العلامة  
 في التذكرة ولي شرط في وجوب الجملة عدل السلطان وهو لا  
 المحصور او من يامر بذلك عند علمنا الجموع وقال الرازي  
 في ايات احكامه وعند اجتماع شروطها لا تجب الا عند خصم  
 سلطان عادل او من نصبه على ان قوله في مقام الخطبة و  
 الموعظة والنصيحة لا يحكي اياها بعد موافق ولا بالامام العادل  
 على المحصور لانه لما كان عالما بان بعد نقضاء مدة الشر

وايامه الخفية تظهر في امر الدنيا والدنيا تزوعات وتبدل ويمنع  
 نزولها في امر الخلافة والامامة وبالاخوة يخرج المالك الى طلبة العلم  
 تبدل في خطبة الشريعة واولها فيها اياما لطيفة الى ما هو الحق  
 من الامامة وان لا يقتل في ولا الكثرة الفخر في صلوة الجماعة  
 غير موعود في غير ذلك خصوص جماعاتهم مما امكن وهو لا يفي  
 ما وجب مع امارة عادلة من الامور التي ذكرها وهذا امر حرج  
 لا دون فطانه واخذها بيده واضف من نفسه وذلك ما  
 حمل الزعفراني في هذا الحديث على امام الصلاة بل جعل على  
 حملنا عليه كما مشا وقال الشهيد في الذكرى في فضل صلوة  
 الجماعة بعد نقل هذا الحديث وشروطها سبعة الاول السلطان  
 العادل وهو الامام او نائبه اجاعا من الامم واخبره شاريفه  
 لما مر في قوله وله امارة عادلة في هذا الحديث سند الاجماع  
 الناجية وهو صحيح في انهم باجمعهم حملوا الامارة المنكوبة فيه  
 على المحصور دون امام الصلاة فحمل عليه ودعوى الظهور  
 فيه في الظهور والقول بان هذا ما لا يخفى على من لا



معارفة بالأخبار وتقرضنا عليهم بأنهم يقرضونهم بما سمعوا  
لا وقع له بل غير مسموع ولا يفتى اليه كيف لا وقد وقع التمهيد  
في تدبره بالأخبار ومعرفة بها الحان صنف المعرفة في بلادها  
مدعى سبعة أيام لا غير وهذا من سوادات يكون من الكرامات  
فكيف يكون القول بعدم معرفة بالأخبار والحال هذه فالقول  
قوله إذا قال قلت خاتم فصدقوها فان القول ما قال قلت خاتم  
فهذا الحديث كما اعترف به المستدل وهو الحق حديث شاذ  
ذائع مستفيض وارد في طرق الخاصة والعامة وقد فهم  
منه على أنها شرائط الامارة الثانية في وجوبها بالغير فلو لم  
يكن في تلك المسئلة خبر غير لكان كافيا فان كانت مع وجوب  
غيره فبما رواه الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي ابي قال قال الخب  
الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين ولا يجب على اقل منهم الا ما  
وقاضيه ودمعياحي وشاهدان والذي يضر به الجهد ووجه  
يدعى لا ما في حديث مفصل يصريح فيه بان المراد بالامارة  
هو المعصوم وبخاصية نائبه المصطفى من قبله والحديث المثل

ع

يحكم عليه الفصل مع ما فيه من الدلالة الصريحة الواضحة الغير  
الخفية المبدية بالولاية الالهية وغيرها على ان الجمعة لا تجب الا  
حيث يقام فيه الحدود وتتخذ فيه الاحكام ومن شرطها الامارة  
او من يقوم مقامه وهو شرط غير خطي الا على الا بصير العلم وقال  
في الذكرى بعد نقله وفيه إشارة الى ان الاجتماع المذنب لا يتم الا  
بوجوده والجمعة تتبع الدين لا نهما نأجب على المستوطنين منه ما  
رواه في باب في باب العلم في ليلة الجمعة ويومها عن علي بن حمزة  
الا في صريحه يقام فيه الحدود وهو كما ذكرى كتابه صريح فان  
وجوبها بل صحها منوطه بان حضور الامام المفترض الطاعة  
المبسوط اليك التمكن القادر على اقامة الحدود بابهما حيث  
الحدس على وجه السلطة والاستيلاء لان في غير هذا الزمان  
لا يكون اقامتها كما ينبغي على ايرسدا ليه خبر ولا اقيم في هذا المكان  
حد من قبض ايرسدا مير المؤمنين ومنه ما في عيون الاخبار  
حيث قال فان قال فلم جعلت الخطبة قيل لان الجمعة مستهداة  
فان كان يكون الامام سببا لموضعهم وتزويجهم في الطاعة

اوله  
نقطه  
فلا يصح على احد





يقول جواز العمل بالاستصحاب انما هو عند فقد النص والدليل  
 الشرعي لا مطلقا ووقع ذلك بدليل شرعي على خلاف ما هنا  
 فالعمل بالاستصحاب هنا دلل على النص والاجماع به وبغير جواز  
 عندنا لقائلين جواز العمل ايضا واما سابق الاستصحابات  
 فان كان عليه دليل من اجماع او ضرب من عطفه كما كان على  
 ما كان فهو حجة ولا فلا وبذلك ايضا يظهر بطلان الاستصحاب  
 بغير المتأخر على وجوب العينية لا محالة ان يكون الوجوب  
 مقيداً بغير حاصل بالنسبة الى الشيء ومن يقو ويقامض <sup>صلى</sup>  
 بالنسبة الى غيره والاحتال كاف في هذا المقام ولا يخفى  
 الى اننا مع اننا قد اثبتناه بالادلة السابقة فظهر بطلان ذلك  
 ما ذكره المسند في الباب الخامس من رسالته هذه الاشبهة  
 زعم المحققين ومنافها بغيرها في احوالهم واما  
 قال استاذنا المحقق المدقق دفع اسر دحمتها في شرح  
 الدرر واما علم القوم ذكرها ان الاستصحاب اثبات حكمه  
 زمان لوجوده في زمان سابق عليه وهو ينقسم الى قسمين

باعتبار

باعتبار انقسام الماخوذ فيه الى شرعي وغيره فالاول على ما  
 ثبت حكم الشرعي بخجاسة ثوبه او بغيره مثلاً في زمان فيقولون  
 ذلك الزمان ايضا يجب الحكم بالخجاسة اذا لم يحصل اليقين بها  
 بوضعها اذا لم يحصل اليقين بما رفعها والثاني مثلاً اذا ثبت  
 بطوبى ثوبه في زمان فبعد ذلك الزمان ايضا الحكم بطوبى ثوبه  
 ما لم يعلم الجفاف فذهب بعضهم الى حجية بقسيمه وبعضهم الى  
 حجية القسم الاول واستدل كل من الفريقين بدلائل كثيرة  
 في عملها كلها قاصرة عن اعادة الامر كما يظهر عند التامل فيها  
 ولو تعرض لذكرها هنا لئلا نسير الى ما هو الظاهر عندنا في هذا  
 الباب فنقول الظاهر ان الاستصحاب جملة هذا المعنى لا حجة  
 فيه اصلاً بكونه تنمياً ولا دليل عليه تماماً لا عقلاً ولا نقلاً  
 نعم الظاهر حجة الاستصحاب بخجاسة ثوبه وان يكون دليل شرعي  
 على ان الحكم افلا فبعد تحققه ثابتاً للمحدود حال كذا  
 ووقت كذا مثلاً معين في الواقع بلا اشتراط ثوبه اصلاً في  
 اذا حصل ذلك الحكم فليز الحكم باستمراره الى ان يعلم وجود

ما جعله بل لا يحكم بغيره مجرد الشك في وجوده والى  
 على حجة امر من الاول ان ذلك الحكم اما وضعي او اقتضائي و  
 تخيري ولما كان الاول ايضا عند التحقيق يرجع اليها فخير  
 في الاخير بينه وعلى التقديرين يثبت ما ذكرنا اما على الاول  
 فلا بد ان كان امرا او نهيا في فعل الى غاية مثلا فحصل الشك  
 بحدوث تلك الغاية او لم يثبت التكليف المذكور لم يحصل  
 بالامتنان والتفويض عن العمد وبالرصيد الذي لم يحصل  
 الامتنان فلا بد من بقاء ذلك التكليف عند الشك ايضا فهو  
 العلم واما على الثاني فالامر كما لا يخفى والثاني ما ورد في  
 من ان اليقين لا ينقص بالشك فان قلت هذا كما يدل على حجة  
 المضاعفة ذكرته كذلك يدل على حجة ما ذكره القوم من ان  
 حصل اليقين في زمان فينبغي ان لا ينقص في زمان آخر  
 نظر الى الرواية وهو يعني ما ذكره قلت ان كان الامر من  
 عدم نقض اليقين بالشك فاعندنا انما هو لا ينقص من  
 بالتعارض ان يكون شي يوجب اليقين ولا الشك وما ذكره

ليس كذلك لان اليقين يحكم زمان ليس ما يرجح حصوله في  
 آخر لا يعرف بالشك وهو ظاهر انه في كل مرطاب مناه واثبت  
 بان الدليل الشرعي لم يثبت على ان الجملة الواجبة في الزمان الشك  
 ثابت وجوبها بل انما شرطا في اصلها الى ان يثبت المراد مع  
 ذلك فقد ثبت الدلالة اجماع الطائفة والاخبار السابقة و  
 غيرها على انها مشروطة بحضور الامار وانما يسهل ان المحقق  
 في الزمان السابق غير ممكن ان يتحقق في هذا الزمان لان تحقيقها  
 في ذلك الزمان كان بغير الامار وانما يسهل وهو غير ممكن في هذا  
 الزمان فلا يكون هو تكليف دليل الدليل على بقاء ما كان على  
 ما كان هذا ولو جمع الى ما كان فيقول وايضا فان الفرق  
 والمساواة في الاصول ان الخطابات العامة للشا فية الواردة  
 على لسان الرسول ليس بخطابات بل هي بغيرهم وانما يثبت حكمها  
 لهم بدليل اخر من نصوص اجماع وغيرها اذا تخرج الصيغة فلا  
 لا الخطابات ترجيح الكلام الى الغير لغيره واما ان يقع في  
 الى المعاداة بل الى المحامنة والصبييا الغير القابلين للعقوبة



الاحد ولا جد بالامتناع لكن في كل واحد منكم فرض  
عليكم الجمعة فحق الوجوب في كل واحد منكم  
محتاج الى دليل اخر فاما ما قيل قلت في تركها في  
حينها او بعد موته دليل في القدر قلت غير مسلم فان  
منه في تركها في حينها او بعد موته دليل على التقدير  
قلت نعم فان من تركها في حينها فهو الظاهر في  
نعم لو كان سببا لحدوث شيء هكذا انما قد فرض على من  
كانه قوله في تركها في حينها التقدير على تقدير التسليم  
فهو مقيد بالامتناع في تركها في حينها بذلك يتكشف  
تلك الاحاديث التي فيها ما في من عاد الا  
حق حجابي  
افوا عنه وقد في تركها في حينها  
التاركين وفي تركها في حينها  
في عهد التاركين  
لها على انه في تركها في حينها

وقلا وفي جامع الكرم وهو قولهم فانهم متفقون  
على ان بيع لم يسمع منه العرب ولا فاعله ولا مصدره  
ولذلك جعلوا حذف الفاء في قوله واذا لو كان  
منها من غير استعماله في قوله الدليل وجه ولا وقع  
فتاوا ما قوله مع ان قوله في قوله الدليل وجه ولا وقع  
العامية فهو كذلك كما في قوله في قوله الدليل وجه ولا وقع  
الا في مصر جامع لغو في قوله الدليل وجه ولا وقع  
الا في مصر جامع والمصر في قوله الدليل وجه ولا وقع  
في الامكان ومنه في قوله الدليل وجه ولا وقع  
فمن تركها ولم يمارسها في قوله الدليل وجه ولا وقع  
الفق والصدقات والحق في قوله الدليل وجه ولا وقع  
اذن الامار ومنه في قوله الدليل وجه ولا وقع  
وكل من هو قابل للخطا في قوله الدليل وجه ولا وقع  
المذكور في الكتاب في قوله الدليل وجه ولا وقع  
عاد كان او جازا في قوله الدليل وجه ولا وقع

المستدل وانما في الظهور مع خفاءه على من لم يقرأه عليه  
 وثقوب فهم فكيف ظنك بالغير نعم الجواب قد يكون والصواب  
 قد ينو وجبت للمؤمنين وهم ولكن هذه العداوة والثبات  
 وان كان يخرج الخبر عن التقيد لانه في نفسه وليقطعه عن  
 درجة الاعتبار عند اول الباب والامصار فالتدويرات  
 الخاصة مع كونها الغير المحصورة صحيحة المناطيق متفقة  
 الدلالات على وجوب اعتبار العدل في الامور مطلقا فاذا  
 كان هذا الخبر بهذا الطريق منافيها ومنافضا فهو غير  
 مهول به عند اصحاب وغير مقبول عندهم لصادقته كثيرا  
 من الاخبار الصحيحة المتقبولة مع اتفاق كلهم على وجوب  
 كون الامار عولا على ما امر جماعة او جمعة كما هو في صحيح  
 اخبارنا وتوعليت طرفا منها في رسالة مفردة مهولة فيه  
 انتم والمستدل زار بالكل صلاح ما هو فساد وهل يصلح  
 العطار ما افسد الدهر مع ان هذه الرواية الهامة الزائدة  
 في طريق الهامة مناقضة لما ورد بطريق جابر عن النبي

انما قال

انه قال لا تؤمن امرأة رجلا فاجابوا فقالوا ان يصير سلطانا او حاكما  
 سيفه او سوطه فلا يمكنهم ايضا ان يصيروا لاما لا بد لهم ان  
 يصيروا في العدل لتعلم كما عليه اهل العلم اصحاب هذا وفي جماعة  
 الظلمة  
 لما هو قوله نعم ولا تركوا الى الذين ظلموا ولا تلت ان لا تفقدوا  
 نعمهم فيهم فيعلم من الكتاب والسنن وتعيينا لا يترك مع ذلك  
 والاجماع ايضا وبعد التباين فكيف يستقيم عند الطابع  
 والعقول المستقيمة لا سيما بالفالج والاعتناء بالظاهر  
 الامور الدينية لا سيما امر الصلوة التي هي عراج الموت  
 ونور عيشه وهي من اجل اركان الدين وافضل اعمال المسلمين  
 حقا فما اذا قبلت قبل ما يراي الاحمال ولو ددت ردت بواجبها  
 ودلت على حكمة نفسك وجعلها فاضلة في ذلك الامر الحميم  
 الخطر العظيم هل ترضون بذلك من لا تملك ان يكون يرضى  
 عنه فكن الحاكرون على ان الاجماع منعقد على عدم وجوبها  
 الغنية كما نفكر جماعة منهم الشهيد الثاني والعلامة الخليل بن ابي طه  
 المتأخرون فانهم ذهبوا الى التخيير كما صرح به المحققين بن عبد



الصداق في عقد الطهراني وما قبله قد سهره لو كان  
لما كان كذا وكذا في كلامه فلا يميز بين المحققين والجهال عنه  
من قبل القائلين بالتحريم الا انه لا يجوز حمل على المبالغة ونظيره  
في الاخبار كبر مثل ما مر من ان من الملعونين من يأكل زاده  
واحد مع ان اكل الزاد وحده مكروه فذكر اللعن للمبالغة كما  
لنايم وحده واما ثانيا فبانها لما كانت افضل الواجبات وهو  
الاستحباب بخلافها واجبة بخير او مستحبين كما في جميع الفرق  
الواجبة بخير اذا كانت بعضها واجبا على الباقي وكان المكلف  
قد تركها ما دنا واستخفافا وجوز الفضل ان يتركها احتفا  
وهذا ما تيسر من النفاق والطبع والهمم فالسبب الاصل فيه  
ذلك لا اصل الترتيب فانها تترك بالسنن والريفة عنها تأل  
للكون كما يتبادر منه قوله السكاح من شئ من غيب عن شئ  
فليس فيهما روى عن علي الا غلب لا يوجب القوم فان كان  
اقرارهم لا يضيع من التواضع ولا يقبل الشهادة ولا  
عليه لان ترك ذلك خوفا على نفسه حيث يظهر من ان التواضع

بها قايح في العداوة وموجب لعدم قبول الشهادة بل يلبس الكلف  
المهاون بمال قوله فلا يصح عليه وهل الوجوب في الزاد  
هو الصدق بكل ما جاء به النبي وهذا منه ولذلك نفى في  
الذكر عنه الصلوة والزكاة والنج والصوم والبر والدين  
كما هو الوجوب في دعائه الشهيد في الذكر لان من شرطه  
قبول العبادات الايمان بالسنن وجميع ما جاء به النبي وهذا  
المخفف المجاهد قد كافى في مؤمن به ولذلك قال في حقه يتوب فيه  
لان على قبول توبة الرد بينه وبين الله كما هو الصحيح واما  
ثالثا فبان هو لا لا يترك ولا يترك ولا يترك على الوجوب الغيب  
يقرون بها وينكرونها في كتبهم الامتدالية في هذا النفا  
كما في الذكر وغيره الكتم لمضمونها من حضور الامام  
العاقل كما هو مخلوق هذه الرواية وغيرها كما مر وسيا  
ومن المحجباتهم لست أدرك هذه الرواية على وجوبها الغير  
في هذا الزمان كما هو الاله الشهيد والمستدل جعلها دليلية  
على وجوبها الغير في هذا الزمان ولناس فيها يعشقونه

منها هب واما اباها فان لم ادع بقوله وجوبها لو كانت  
لوجبات يصير تركه جمعة واحدة متعلدا او هما كما فرأ  
فا الوجبة توقف على تركه تلك جمع وفي بعض الروايات متوالية  
كما مر في قال الصادق عليه السلام تركت الصلاة فاصدا لتركها  
فليس يكون قصده لتركها الله فاذا انقضت الله وقع الاستغفار  
واذا وقع الاستغفار وقع الكفر **تنبيه** الوجوب الغيبة في  
نحو الغيبة اما امر بتركه وهو بعيد ككلامهم غيبون  
السلف جمع كثير من الخلف مع تقرب منهم ووصوب  
عليهم وقصليهم في الدين ويتبعهم لا ثار ائمة المعصومين  
او امر بتركه وهو ايضا بعيد ككلامهم امر بتركه في تركه  
واجتنابه في عمله الى الله والى الرسول والى الامر قد  
عنه لا يدفعه مخالفه موافقه قوله في حلال بين حرام  
بين وبينها بينه ذلك فمن تركت الشهات في غير المحرمات  
ومن اخذ بالشهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم  
فقال الامارات على فرض التسليم وجب التوقف فان الوقوف

عند الشهات خبر من لا يقف في الشهات هذا ما عندنا والعلم في  
وعند اهل **صلاة** فيها رواية الفالون بالوجوب الغيبة على الا  
قد حو في رواية محمد بن مسلم السابقة ذكرها اول باب من حرام  
الحكم بين مسكين وهو من المجاهيل فلا يجمع العمل بروايتك لا قال  
المستدل في الباب السادس من رسالة هذه وهو كلام مأخوذ  
من كلام الفاضل المحل رحمة الله في المختلف لكنه قال فيه في طبع  
رواية محمد بن مسلم الحكم بين مسكين ولا يخفى في ان حاله فحتم  
محتمل السند واجاب عن الشبهة في الذكرى ابا الحكم ذكره  
ولو تعرض له بنهم والرواية مشهورة جدا بوليها صاحب  
فيما كونه الراوي صحيح ولا عند بعض الناس اني كلامه طاب  
منامه وتوضيحات من الملح وكما لو كان الرجل او يامن احد  
من ائمة ولائمة ويذكر في كتب جماعة من اصحابنا ان الظاهر  
من الذكر وعلم التخصيص له بل من هذا ما اعتقاده باطل وان  
مجهول انه من الامامية بدليل نصيحتهم فيمن لا يكون كذلك بال  
المنومة واعتقاده الغير الصحيح كما لا يخفى مع ادنى تتبع فان



الرجال الامامية في اصولهم وجوبهم على الاسلام والاهل بيته  
 يكونون في كتبهم الراوية بعد تقييدهم عن احوالهم بحيث  
 يظهر وقت حالهم تمام المعرفة والظهور سواء كانا ماميا او عينا  
 من الشيعة وغيرهما وسواء كانا من اصحاب المذاهب الاخرى او لا  
 مخالفت او جوهلية او من موافق اعتقاد او خلافا لغيره  
 الجهاد صوابها اذا كانا من موافقين فالظاهر  
 عندهم ان الصحيح الاعتقاد ما هي كما يظهر في تلك ايضا من كتب  
 ائمة الرجال من الخلفين فانهم اذا ذكرها مثل جوهري او ابن  
 ابي شيبي او خبيث او روى ما لا يوافقنا لا يحتاجون  
 في بيان اعتقاد كل رجل رجل من الامامية باركانه في كذا ياد  
 هذا الخبر فيلزم ان يكون ممن يتوهم خلافا فيه فيقولون فيه  
 ما يرفع الهم من الزمان في فقد اوله خط في الام او قريب  
 الامر كما اذا كان حال الظاهر في ذلك مثل عبيد الله بن ابي  
 اربعة وامثالهما والواحد ذكرناه مبسوطا اشار بقوله ذكره  
 ولم يعرض له منهم وذلك لانهم اذا ثبت فيهم اننا نؤمن بوضوح

المقام

المقام ونفصل الكلام فيظهر انهم في من المرام فيقولون واثبتوا  
 قال الكشي حكيم بن مسكين المكفوف هو في تقييف وسيد كراشي  
 خالدين بارت القلايين ثم قال في كتاب الحكم هذا يروي عن جالدين  
 ذلك وقال الشيخ في فهرست حكم بن مسكين لا يروي عن جالدين  
 عدة من اصحابنا من في الفضل عن جالدين بارت جالدين عن احمد  
 محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن الحسن بن محبوب عن حكم بن الاحمق  
 الجاني عن حكم بن مسكين عن محمد بن كوفي في تقييف المكفوف روى  
 عن ابي عبد الله ثم ذكره ابو القاسم في كتاب الوصايا كتاب الطلقات  
 كتاب الظهار واخبرنا الحسين بن عبيد الله قال حدثنا احمد بن  
 جعفر بن سفيان قال حدثنا احمد بن زيد قال حدثنا الحسن  
 بن موسى الخشاب عن الحكم بن كتاب الطلقات والظهار وسيد كراشي  
 اذ في سعد بن عبد الله ثم قال في كتاب عبيد الله والد سعد بن  
 روى عن الحكم هذا في قوله الامانة رضوان الله عليهم ذكره  
 يتعرضوا له بن روى في دليل على وجاهته ومدحهم  
 عندهم لما روى عن المصحح ايضا ان الرجل صاحب اصل منه

عبارات في كتابها وصاحب كتاب الامور الدينية وما قرب منها  
اذا تروى في جميع الروايات والاصول في دفتر مثل ابن الزبير  
والحسين بن الحسن ابدا باندوا جميعا بغير رويهم فاذا كان  
الرجل الامام اجتمعت وبلغ جمهوره في الدهور المطاوعة والارباب  
الكثيرة ليلها وفي تصنيفها ذكرنا ان الفيل واجتمعت في  
احاديث الامم وجميعها اصلها محفوظ على ابنه واس  
والطحاوي واخذ الروايات من العلم الكبار وروي عنه علم  
كانت فلا يرب انهم روي في المصنف وعند اهل ولا يفتي على  
احد كما في زماننا ايضا وذلك تروى في رجال قد روي  
عن ابيهم فيكون فيكون الرجال ويعدون لهم كذا وكذا  
كتابا فيكون في كتاب الشيخ وان فلا يورث كما في ترجمة  
وعاد بن كونه وغيرها ويظهر في ايامهم والحق فيهم بطرق  
متعددة وغير متعددة وكان في ذلك من عند الشيخ المصنف  
في اقصاء البلاد ولذا فيها سقا ونورا يحصلون ذلك العلم في  
الدهور المتداولة والارباب الخالصة مع تعقب عظيم والاملاق

مخوف

وخوف زائد عن الخافين تعقبه وتوحيها انهم به يدققون و  
يفتشون في ذلك هذا الكتاب له والرواية كما في ترجمة محمد بن  
البحر وغيره ولولا ما كان الرجل صاحب اصل وكتاب في الباب  
وولاه مع عدم النص في بعضه من تعقبه اعتبارا على  
ما ذكرنا كان ذكر ما ذكر في حال البحث كما في كتاب حال الشيخ  
وهو سنة وكتاب الخاشعي في نصيب ما ذكرنا حيث قال ما بعد  
فان وقفت على ما ذكره السيد الشريف في حال الله تعالى وادام في  
منه تعقبه ومن مخالفين ان لا يسلطكم ولا نصف الخطبة ويظهر  
منها ان مع الرجال يد له مصنف وكتابا ان يد واكثر اعتبارا  
معه بان اصله اذ بالاول يد في تعقب الخافين علينا لا با  
فانه يقتصر في العلم مع تعقب صاحبه واجتهاده في الدين  
وتنقص غيره في تعقبه بالغيره ويحب عليه ويجوز في الدنيا  
والاخيرة والاصل على ما يظهر هو جميع عبارات الامم في بعض  
منه غير ان يكون مع ما اجتهادوا واستنباطوا وغير ذلك والكتا  
ب والمصنف فيتمثل مع ما ذكره في الاحتلال والاحتياط



وغيره فظهر ما نلوا عليك أن الرجل لنفسه كتابا أو ألفا  
يكون صاحب أصل ويكون له رايه معتبرا ويروي عنه المعتبر  
أيضا ولا يكون فيه فقه معتبر مدوح ويوضح الحكم أنه لو لم يكن  
كون الرجل ملكا مع أهله لصار كتاب الرجل الشيخ قدس سره  
عنا وكذلك من كتابه فقه سنة وكتاب الخاتمة بالنفع وقا  
فانه لا يذكر في أكثر كتاب الرجال على أبواب من يروي عنهم  
أبواب يرويها الرجل والده وموضعه وضعته فقط  
بلاشارة إلى التوثيق ومعه ذلك الحال في الصورة الأخرى  
لا يخفى جميع ما ذكرنا على من لا تتبع الآثار فعملك به خير تد  
بما سمعت والحمد لله وحده فظهر وثبت أن الرجل ثقة جليل  
معتبر عظيم لكونه صاحب أصل وكتاب وتصنيف ورواية قد  
روى عنه جماعة من المعبرين والموثقين كالحسن بن محبوب  
والحسن بن محبوب والكتاب وعبد الله وغيرهم من غير أن  
يقع فيه فاصل وكتابا وروايتا وتصنيفا ونال فيه أحد  
من السلف والخلف فهو موثق به عندهم وهو ظاهر من التبيين

في رتبة آثاره وان تقليد السند للفاضل مع أنه قال في الخبر  
أن حاله لم يقع فيه بل لا يفتقر بل يضره ثم أقول وهذه  
الرواية كما روت رواها الصدوق في الفقيه وقال في حقه  
الكتاب ولم يفتقر فيه فضلا للمصنفين في إيراد جميع ما روي  
بالقصدت إلى إيراد ما افتقر به وأحكم بصحة واعتد في إسناده  
في أبيه وبني أبي تقدس سره ذكره وقالت قدس سره ومع ذلك  
فقد قال في صحيحه ومكان فيه عن محمد بن مسلم الطائفة  
فقد روي عن علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن  
عمر بن محمد بن خالد عن العلان بن زين بن محمد بن مسلم هو  
كما ترى ليس فيه الحكم بحسب ولا كان معلوما ومعلوم أنهم هؤلاء  
في طريق الشيخ في بيت حيث روي عن محمد بن أحمد بن يحيى  
محمد بن الحسين بن عبد الحكم بن مسكين عن العلان بن محمد بن مسلم  
لكنت قد عرفت جلالته هذا الرجل وعظمه علمه ومن  
أن أكثر من تأخر عن العلامة قلده في حكمه محجوب ليس مع  
أن الحكم فيه في غير ذلك ولا يخفى في أن حاله وهو لا يعطى كونه

مجموعا عنده وعلى تقديره فيقول الله بهد والرواية مشهورة خلا  
 اصحاب لا يطعن فيها كون الراوي مجهولا عند بعض الناس  
 من لم اعرف واعلم ان محمد بن مسلم كتابا يسمى الاربعان مسئلة  
 في اجواب الحلال والحرام وكانت ذلك الكتاب عند الصدوق  
 كما يظهر مما ذكره في صدر الكتاب فلا يصح ضعف طريقه اليه ولا  
 جهالة ومن الغريب ان الفاضل الملقب بالجلية قد جعله مترا  
 مثل ذلك في اوابل شرحه على الفقيه حيث قال هو في الصدوق  
 الى كتابه ان كان في صحيحه التلخيص لا يصح لما ذكره من ان له كتابا  
 المعروف وهذا من اشارة الى ما ذكره قبله بقوله فاذا كان في  
 الكتاب ثقة يكون الخبر صحيحا لان الفاضل من نقل السند الى الكتاب  
 المشهور المتواتر محمد بن التميمي والبرك سيما اذا كان من الجماعة  
 المشهورين كالفضل بن يسار ومحمد بن مسلم فان الفاضل لا يتردد  
 جهالة سندهما وقال في موضع اخر ان كان المتعارف به محمد  
 اطلاق الصحيح على كل واحد لا يفتقر اعتمادهم عليه  
 افترون بما يجب التوثيق به والركون اليه وذلك بما ورد

ان قال

ان قال وفيها وجود في اصله وفي الانتساب الى احمد بن  
 الذي لا يجمعوا على تصديقه في كونه و محمد بن مسلم والفضل  
 يسار قال في باب وجوب الحج في مقام الصبح في رواية محمد بن  
 مسلم المذكورة ان الخبر لا ينج من ضعف سند اول هذا الخبر  
 لان طريق الصدوق الى محمد هذا ضعيف باصطلاح المتأخرين  
 لا يجهول كما افاده ان لا لذلك قد عرفت انه لا يصح فيه كلام  
 قدس سره تناقض من الجهتين فمائل الى ان عنهما سمعت  
 من المحققين الذين يعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال  
 ولا تكن من المتبدئين الذين يعرفون حال الاقوال بمراتب  
 الرجال ونعم ما قال في هذا الجلال الله الملك المتعال لا  
 الى من قال وانظر الى ما قال هذا واما ما بانها متروكة الظاهر  
 وقد قلنا وفيه ما قال المحقق في الخبر من ان محمد بن مسلم في  
 رواية احمد السبعة عنه ليس حصونه ولم شرط حفظ اعني  
 قالوا وايضا فان العمل بظاهرها يقتضي ان لا يقوم ناسبه  
 مقامه وهو خلاف اجماع المسلمين اقول الظاهر ان



منها بيان وجه الحكم في الاحتجاج بالسبعة كما ذكره غير واحد  
 من اصحاب مذهب الشهد في الذكر حيث قال في مقام  
 الرد على الحق واما احصاء العدد بالسبعة فليكن الحكمة  
 في اعتبار الاستيطان في الجملة لا في شرط في اعتبارها وفي  
 ان الاجتماع مظنة الشان وكل اجتماع فيه تنازع لابد فيه من  
 المدعي والمدعى عليه ومن امار يرفع اليه ومن شاهد يثبت  
 الحق ولو عرض للامار عند فلا بد من نايبه ولو تعدى احد  
 المدعين على الاخر واستوجب الجلاء والتعذيب فلا بد  
 من ضرب واحد وثلاثة اباها معارضة بالاحبار الدالة على  
 عدم اعتبار الامام كما قال السنك في الباب المذكور وانت  
 وكل من لا دقت در تبة الرواية والذرية جيران بانه لا تقا  
 بنها ولا يبره انما يمايل صريحها على اعتبارها واثباتها  
 كما مر مستجاب ويه ثمن الامور الاخبار الواردة في الباب فانها  
 كما استطاع على بناء اخونها الشبهة مطلقا عامات ولا  
 تعارض بين العام والخاص ولا بين المطلق والمقتيد لا مكان

مخبر

تخصيص الاول بالثاني وتقييد الثالث بالاربع بل يجب في ذلك  
 بناء على قواعدهم فان من المقررات عندنا ان ادوار علمها  
 متافيا الظاهر يجب بناء العام على الخاص مطلقا كما في تفصيله  
 والمجرب على العجب منه هو الا ان الفرق كيف طعنوا على هذه الرواية  
 بهذا الوجه ولم يفتنوا بذلك فان احتمال تقطعهم وانما ختم  
 عنه بعيد غير مناسب لجامع هذا مع ان الرواية مؤيدة بآية  
 اخو كاره وسيتقصده بعمل الاصحاب ومستمرة في انهم حاشا  
 الاستمرار فلا وجه لعدم العمل بها وطرحها وكيف يمكن طرحها  
 والفتن فيها وقد صرح الشهيد في الذكرى بانها مودة بعد  
 اسانيد وهو من جهة صريح في استفاضتها هذا وتحقيق هذا  
 المقام في تنقيح هذا الكلام على هذا الوجه مما نظنت ونفرت  
 برعون الله الملك الخليل واستشهدت بمودته الى سواء السبل  
 وهو حجة ونعم الوكيل **قال** الباب الثالث في الدليل على  
 وجوب الجملة من كلامنا اعمالي الذي هو اهل بيت العصمة في  
 المحررة التلوة المكتوبة بالي جعفر اعني نقده الاسلام محمد بن

الكلية وروى الحديث محمد بن حبان بن عيسى بن عمار بن عيسى الطائفة  
 محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله استشهد به جعفر الباقر والفضل بن محمد  
 الصادق باخبار كثيرة معتبرة دالة على حقيقة وجوب الجمعة بلا  
 اشتراط حضور الامم واذا كانت ففقيه ولا يجوز تركها  
 ادعاء القوم ببعضها صحيح في ذلك وبعضها ظاهر منها  
 ضرورة عن الباقر عليه السلام قال فرض الله على الناس من الجمعة الى الجمعة  
 خمسين سنة صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله في جماعة  
 وهي الجمعة وروى عن بعض شيوخنا عن الضعيف والكبير <sup>الحديث</sup>  
 والمسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى ومن كان على دار  
 في تخليتها ولا يشهدان غير الجمعة من الفرائض وجوبه عيني  
 فلو حل وجوب الجمعة على الخبير على بعض الوجوه لزم فيها  
 الكلام واختلاف حكم الفرائض بغير ما ذكره قال زهير  
 المحققين **اقول** وايضا لو كان وجوبها اختياريا على بعض  
 الوجوه لاستثنى ذلك الوجوه كما استثنى الملوك والمسافر  
 وغيرهما فان استثناه هؤلاء انما هو من الوجوب العيني لا

مطلق

مطلق الوجوب لوجوبها عليهم لو حضروا وانما لم يخبر في  
 الخصوص كما تقر عندنا فالوجوب الخيري ثابت لهم فلا وجوب  
 لاستثنائهم دون شركائهم والاختصاص الوجوب بزمان  
 الامم فغير جائز اما اوله فلا بد خلاف الظاهر فيحتاج الى دليل  
 يصلح لذلك فانك تعلم ان الذين حضروا الى مسكنهم  
 واما ثانيا فلا بد ان ارد بزمان حضوره الامم زمان حضور  
 ظهوره على وجه السلطة والاستيلاء كما نقلت جماعة منهم  
 النقيب فيلزم خروج اكثر الجماعات واكثر الناس من الحكم  
 لان امار العصور على وجه السلطة والاستيلاء قليل جدا  
 بالنسبة الى غيرها ويلزم خروج اكثر افراد العالم وهو غير  
 جائز عند المحققين وهل يستقيم عند الطابع المتقين <sup>بأن</sup>  
 ان يكون العصور في مقام بيان الحكم الشرعي واذا ثبتا  
 في وجوب شيء ويقول انه واجب في كل اسبوع على كل مسلم  
 الاجماع خاصة ومع ذلك لا يثبت ذلك الحكم لاحد من اهل  
 عصره ولا المعظم السابق بل انما ثبت لقبيل مضوا في وقت



التي وزمن خلافتهم المؤمنين وسوف يثبت بحلفه الخوف  
 اخر الزمان عند ظم هذا القام ليس الا وان اردت ان يكون  
 ما هو لهم من السلطة والاستيلاء فلا وجه للخصم المذكور  
 اذ لا فرق بين حضوره مع الخوف وبين غيبته في عدم  
 تمكنه من الصلوة بنفسه ولا تعيينه الثاني الذي هو مناط  
 وجوب العينة عند من نفاه في زعم العينة **فقال** وبالله التوفيق  
 فيا ولا ان هذا الخبر غير معمول به عند جماعة منهم من يدعي  
 عنه وهو محمد بن بابويه حيث قال بعد نقله تمت الخبر وهم  
 قوله والقرائة فيها بالجمع والفعل فيها واجب وعلى الامام  
 فيها فتوات قنوت فالركعة الاولى قبل الركوع وفي الركعة  
 الثانية بعد الركوع ومن صلاها وحده فعليه قنوت <sup>حلم</sup>  
 في الركعة الاولى قبل الركوع وتفرد بهذه الرواية حزين  
 عن زيادة والذوالستعمل وافق به ومنه عليه ما في الخبر  
 هو ان القنوت في جميع الصلوة في الجملة وفي غير ما في  
 الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع **والجواب**

قال

قال في الباب الرابع من رسالته هذه ان ذكر الصدوق هذه الرواية  
 في كتابه من لا يخضر الفقيه دليل صحيح على ان مذهبه وما كان  
 يفتي به ويعمل عليه انما هو الوجوب العيني من دون شرط وتغيير  
 هذا كلام صحيح الصلوات يجب المجاوزة فانه كما نرى صريح  
 بان لا يعمل عليها ولا يفتي بها وكلت جميع مثاليه فكيف كانت جعلها  
 دليلا صريحا على ان مذهبه الوجوب العيني واما ان يكون عا  
 باوها وتاركها اخرها فزعموا فتوات بعض الكتاب <sup>تفاوت</sup>  
 ببعض واعلم انه ما في الباب المذكور ان دليل على ان السلف كانوا  
 قائلين بالوجوب العيني فذكر فيه ما حاصله انهم رووا في كتابه  
 روايات في هذا المعنى ولم يقدحوا في ما مع ان بعضهم ذكر في  
 اول الكتاب ان كان يثق بما رواه فيه ويقوم به ويحكم بصحته  
 ويعتقد فيه انه حجة بينه وبين ربه وانما خبر بانهم كانوا  
 روايات في هذا المعنى من غير تدقيق فيما كانت روايات  
 اخرى في معنى اخر من غير تدقيق في ما رواه الصدوق  
 في الفقيه عن محمد بن مسلم وقد سبق ومثله ما رواه في الاما

عن الصادق عليه السلام في ذلك لا يمكن دعوى الطهور  
في أحد الطرفين إلا أن يظهر منهم الصحيح به وإيضاً فإنهم  
كثير ما يوردون في كتبهم الروايات المختلفة والأخبار المتقاربة  
والأحاديث المتقاربة مع ضعف طريق بعضها فكيف يمكن  
تعيينها وكيف يكون كل واحد منها جهة وكيف يعنون به  
فقط ما ذكره المستدل يلزم أنه يكونوا معتقدين بالثبات  
عاملين بالمقارن في غير قولهم إنما يحتج عندنا <sup>بشأنها</sup>  
أنظر بها ولا هو لا ينافي ذلك إلا أن العمل به بالوجود <sup>معاد</sup>  
مساد وأقوى كما هو شأن الأدلة الظنية وهذه جملة معني  
ذكرت بتقريب باذكري ونرجع إلى ما كان فيه فنقول وبنا <sup>بنا</sup>  
أنه المثلث في قوله فرض من الجماعة إلى الجماعة خمساً وثلاثاً <sup>بنا</sup>  
صلوة مطلق الوجوب الذي هو الطبيعة من حيث هو أهم  
من الصبر والتجني في بعضها لتحقيق الأول وفي بعض آخر  
الأخر وفي قوله منها صلوة واحدة إلى قوله وهي الجماعة أو  
التجني كما استقول نظير ذلك في تجيبه رواية زارة

الائنة

الائنة فما هو جوابكم عن هذا فهو جوابكم عن ذلك من غير فرق <sup>فان</sup>  
لا يلزم من هات الكلام وساقطه ولا يتوجب عليهم إلا أن <sup>عنه</sup>  
على أن لهم أن يقولوا على تقدير القول والتسليم ما استدل  
به زينة المحققين وأما في وجه صدق وهو المعلوم <sup>أنه</sup>  
لا بد في وجوبها من حضور المعصوم في ذلك والمحقق <sup>الوجوب</sup>  
بومات حضوره فلا في الظاهر فنجيب إلى دليل على ذلك فلم  
أن يقولوا بل هو الظاهر منه عن غير دليل في الزيادة <sup>بنا</sup>  
أن الله ذلك قال الحق في المحلعتبر السلطان العادل <sup>بنا</sup>  
شروط وجوب الجماعة وهو قول علماءنا ومعتزنا فاعمل البنى  
فانه كان يعين الإمامة للجمعة وكذا الخلفاء بعده فكما لا يصح أن  
يغيب الأئمة أنفسهم فاحضوا من جود الأئمة فكذلك الإمامة للجمعة  
وليس هذا فيما سألنا بل استدلالاً بالعمل المستقر في الأعصار في الفقه  
خروج الإجماع ثم أكدوا به رواية محمد بن مسلم وقد سبق ذكرها  
مع أن في كون الجماعة واجبة تغييرية بالنسبة إلى أهل البيت الذي  
يغيب بالصبر والتجني الفاعل التام الذي لا يتطوع بالجلوس



الابنية شديدة والمسافر اذا تكلموا الحضور خلاف واكثر  
 الاحباب على عدم وجوبها عليهم وكذا القول في انفسادها  
 وكونهم من جهة العذر المحترى واما المرأة ومخرج عن التكليف  
 الحنفى الصغير والمجنون فلا خلاف بينهم في عدم وجوبها عليهم  
 وان حضروا واما العبد فانه لا يجب عليه اجماعا ان يقر  
 والخشوع ههنا كالمرأة والعرج اذا كان بحيث يشق معه الحضور  
 كان سقطا للوجوب فلا تستأنهم وودد تركائهم وجبه  
 وتلك انا اخذنا اول قول الترمذي ونقول لا بعد فيه اصلا  
 نظيره جهاد المراكبة ابتداء لدعائهم الى الاسلام فانه قد فرغ  
 فيه ما ورد من الارواح والاكليات والخصائص في كلام الله تعالى  
 حيث اوجب القلعة في كل عام مرة في قوله فاذا انزلنا السهم  
 الحمر فاقبلوا المراكبة حيث وجدتموهم او جبهتموهم  
 الجهاد وجعل شرطه في كل عام مرة في قوله فاذا انزلنا السهم  
 عليكم الجهاد القتال وهو كركم وفي اخى فاقبلوا الشر  
 حيث وجدتموهم وفي اخى وقابلوهم حتى لا تكون فتنة

اخى

اخى وجاهدوا في سبيل الله وفي اخى وقابلوهم حيث  
 تقفتم وفي اخى واكلموا قتالوت في سبيل الله وقوله  
 فليقاتل في سبيل الله يا ايها الذين امنوا قلوا الذين لا يؤمنون  
 يا ايها الذين امنوا اذا قمتم فتنة لا تبوا اليها الذين خوف  
 المؤمنين على القتال وفي اخى وجاهدوا كفار الذين في ذلك  
 وهو اكثر من ان يحصى وكذا في كلام رسول الله والائمة الى  
 العصويين حيث بالغوا فيه بالغوا ولا سيما امير المؤمنين  
 فان في البلاغة وغيرها مشحونة بذلك وكفى فيه قوله اما  
 فاد الجهاد باب من ابواب الجنة فتح الله خاصته اوليائه وهو  
 لباس القوى ودرع امر المحسنين وجنة الوثقة في ذلك البسه  
 الله ثوب ذلك وشمله البلاء وديت بالصغار وضرب على  
 بالاسهاب وادخل المؤمنين بضيع الجهاد وسم الخنف و  
 منع النصف المخطئة ومع ذلك فهو شرط الحضور الامام  
 العادل او من نصبه للجهاد واما هؤلاء اعم واما الفقيه فلا يجوز  
 له حال الغيبة اتفاقا فذلك مع ذلك لا يثبت لاحد من اهل

عصره ولا لعظم السنين بل انما ثبت لقليل من الفروع  
 وفيه خلافه امير المؤمنين وسوف عيب بجملته في آخر  
 الزمان عند ظهور القائم ليس الا وهو ما هو جوازه  
 فهو جوازه عن ذلك خوف الجحيم وقلة بقية الخلق  
 السبب الخواص من هذا الضيق لا على المانع عن الفؤاد  
 بهذا الفتح المحل سوسننا وشنا غيرة سيرة وقباحتهم  
 سريرتنا ولذلك صرحنا بالبين وبين صوابنا  
 اسع عليهم فلم يظهر لنا على وجه السلطنة والاستبلا فصرنا  
 خائبين عن امثال هذه الامور فاذا رقت المانع من البين  
 وظهرت الالفة من الميود وتخلصت القلوب من الشبه  
 انضمت الطواهر بالبين يظهر من الغيوضات ما لم يكن  
 وارجعنا الى الخيارات في سقيته وقوله الفرق وهو ان  
 ان يعينه نأبأ من قبله في بعض البقاع والاصناف التي  
 ليست فريضة ولا خوف فيكون هو اما بالصلوة للجمعة  
 فيتحقق الشرط الذي هو مناط الوجوب العيني عند مفاته

في

في من الغيبة وقد فعلوا ما يلزم امثال ذلك كبر كما هو الوجوب  
 كبر من التوقيعات وخصوصا في عهد صاحب الامر في غيبة  
 الامام كانت سفراءه موجودين وابوابه مرفوعة فوي عن  
 محمد الحسن بن احمد المكتبي انه قال كنت بمدينة السلام في السنة التي  
 توفي علي بن محمد السمرقني فصرته قبل وفاته بابا فخرج الى الناس  
 توفا في السنة لجملة الرحمة والرحيم بالياد محمد السمرقني اعظم الله  
 امره خلت فيك فانك ميت فانيتك وهو سنة ايام فاجمع  
 ولا تخرج الى احد يقو وقامت بعد فانك فخذ وقعت  
 التامة فلا طهر ولا بعدا ذنبا فيم ذكره وذلك بعد طول  
 وقوة القلب امثاله الا في جودا وسيا من يتي من يدك  
 المشاهدة الالف يدعي المشاهدة قبل خروج السيف في  
 فهو كذاب مفتر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم كذا في  
 جميع الرجال فاقامه ابن طائوس في سبع الشجرة واعلم انهم  
 اختلفوا في سمي التخصيص فالاكثر على انه لا بد من بقا جميع  
 من مدلول الامر ويجوز ان لا تلة وقيل الى اثنين وقيل الى



والمتأخر عند المحققين انما كان باستثناء اوله جاز الى حد  
خوشه الاثمة واثرتا العشر احدها والاف كانت  
غيرها كالصفة والى جاز الى اثنين نحو اكرم الناس العلماء  
وان كانوا علماء وان كان منفصل فان كان في غير محض  
او عدة كثر فالذهب الاول لانك لو قلت اكلت كل ثمر  
في البستان ولو قال اكلت ثمرات لا غير افضل حاصل الخبر  
انهم فرض الجمع على الناس لا على ذوى الاعذار منهم وهذا  
المخصص ليجي بالاستثناء المتصل نحو اكرم الناس الا البهاة منهم  
وقد راجح الى واحد هذا اذا كان مراداه بالعام لفظ  
الناس فلا اذا اراد بالاوقات والجماعات فالنقد بهذا  
ان الله فرض الجمع على الناس في كل اسبوع ان كانت ايامها  
وهذا ليجي التخصيص بالشرط وقد راجح غير جاز عند  
مع ان لو فرض وجوبها بان حضور الامام لا يلزم من خروجه  
اكثر افراد الناس بل يلزم من خلافه خروج الاستثناء في الجملة  
وانما قال ما قال لان استنباطه عليه عمومية العار في زواجر معينة

بعمومية

بعمومية في جميع الافراد وليس الامر كذلك فاننا اذا قلنا اكلت ثمرات  
في البستان فانما يراد بكل ثمراته موجودة فيه في ثلاثين سنة  
فيها والى سوجد في الجملة فان الناس مع الافراد الموجودة في  
عصرهم لا الخاصة في بلدة اقامته التي فيها وبجدة الوضع  
يصل فيه الجمع اقل من فوجين اقل منه فلو ان وجوها انما  
ليحقق بالنسبة الى الذين تحقق لهم شرائطها وانما استثنى  
ما هو المذكور في الحديث وهو اقل قليل من ان يلزم خروج اكثر  
افراد العار وكذا الكلام في الجملة على ان الظاهر ان الناس  
منها ليس بعام بل هو لبعض الخارجين المطابق للعهد الذي فيهم  
الموجود في عهدهم لانهم الذين يجب عليهم في كل اسبوع خمس  
وثلث ثوبه صلوة فيها الجمعة وذلك حمل المانعون من شرائطها  
في هذا الزمان الاذن الموجود في عصر الانبياء عليهم السلام  
الاذن قالوا ليس يجب عليهم اقل من الكفوى ونظير ما قلنا  
فقلت اكلت الخبز وشرب الماء فانك تريد الخبز والماء المقر في  
الدهون ان يتركوا وشرب وهو قلا وما معلوم وانما كان كذلك

فليس يعام خصو ولا تعلق له بغيره المخصوص والعمر أصلاً  
هو معروف يتناول عدة من المصبات فيد بعض منها كالمطلق  
يقيد بعض ما يوجد في ضمنه من غير صرفه عن غيره وهو  
وذلك يظهر بعد التأمل فتأمل **قال** قد مر في حقه ما يحتمل  
أن يجبر ويحذف من أصله المصادف قال الله سبحانه فرض في كل  
سبعة أيام خصالاً من صلواتها صلوة واجبة على كل  
أن تشهد بها الأخت المسلم والمسلم والمراة والصبي وفي هذا  
الخبر مع ما فيه من الباطل والتأكيد والاثبات بلفظ الفرض  
على تأكيد الوجوب كالتحريم السابق التصريح بلفظ كل الذي هو  
أوضح الألفاظ في العموم في الموضع مع الاستثناء الوجوب  
لزيادة التأكيد في العموم والشمول لا يزال في كل صلوة  
الأحوال التي جمع بينها وبين الجمعة في الحكم **أقول** الوجوب  
الثبوت والنفوذ إذا وجب للمريض فلا يمكن بالكلية كونه  
وجوباً جنسياً كالأحوال وفي الاصطلاح خطاب للطلب  
فعلى غير كنه يتنزه تركه في جميع وقت سبب العقاب ومن

اسماء

الزنا  
اسماء الفرض هي ما عدا ذلك عند الجمهور وقد يفرق بينهما بأنه  
هو ما يتعلق بغيره الثاني ببقائه لمن حيث يخصه بعينه  
الثاني فيه اختياراً كالأزمنة وهو ما لا يتعلق بغيره الثاني  
ببقائه لمن حيث يخصه بعينه ولا يجوز فيه التباين كالصلوة  
والصوم والمنقول عن المحقق الشيخ علي في بعض الخواص في الفرض  
بينما أن الواجب لا يسقط عن الكلف أصلاً مثل ما مر في التمسك  
الفرض لا يسقط مع العذر كالصلوة وباقي المباديات فعلى صحة  
هذا القول يكون الواجب أكثر من الفرض على عكس ما قاله المشرك  
وفي النهاية لا يثبت في حديث الزكاة هذه فريضة الصدقة التي  
فرضها رسول الله على المسلمين أي أوجبها عليهم بأمر الله وأصل  
الفرض القطع وقد فرضه بقرضه فرضاً وفريضة افتراضاً وهو  
والواجب بيان عند الشافعي والفرض أكثر من الواجب عند  
الحنيفة وقبل الفرض هي ما على التقديرين وقد صدق كل  
وبينه عن إمامنا في الجملة الواجب بزيادة الآن في المحقق  
والفرض خلاف للحنيفة فإنهم حصوا الفرض بما ثبت بدليل



والواجب بالثبت دليل قطعي فالاولان الفرض التقديري قال الله  
 نعم فصف ما نؤمن اي قدره والوجوب السقوط فخصنا  
 الفرض بما عرف وجوبه بدليل قطعي كانه الذي علم من ربه انه  
 قدره علينا واما الذي عرف وجوبه بدليل ظاهري فالواجب السابق  
 علينا ولا تميز فرضا لعدم علمنا اذ قد قدره علينا وهذا  
 كلام لا يخفى ضعفه لان الفرض التقديري سواء كان ظاهرياً  
 على اولنا كما ان السابق الواجب منه غير اعتبار طريقه  
 لكن لا مسأحة في الاصطلاح وانما السلب مذهب الخفية  
 ويرد عليه مع كونه مخالفاً لما ذهب اليه الجمهور ان اطلاق  
 على الجملة لعدم بابه التعليل لان ادلة وجوب سائر  
 لما كانت قطعية وقد ذكرت هي مما اطلق عليها الفرض اذ  
 هي ايضا فرضية لكن اذا تحققت شرائطها مع ان الفرض وكذا  
 الواجب كثيراً ما يطلق في الاخبار على ما ينبغي ان يتم به  
 وبلا ريب وهو المعنى بما كذا لا سبحانه كما في رواية اخرى عن  
 الصادق ع قال قال الحسن بن علي ع في المائدة اني عرفت

حج

حج على كل مسلم ان يعرفها اربع منها فرض واربع منها سنة اربع  
 منها تأديبية فاما الفرض فالمعرفة والرضا والسمية والشكر واما  
 السنة فالوضوء قبل الطعام والجلوس على الجانب الايمن والاكل  
 بثلاث اصابع ولحم لا صابع واما التأديبية فكل ما يليك و  
 تصغير المنى وتجويز المضغ وقلة النظر في وجه الناس كما في الفقه  
 في باب الاكل والشرب وظاهرات معرفة هذه الاشياء ليست  
 بالمعنى الصريح المشهور المذكور وكذا التسمية والشكر وغيرها  
 ليست بفرض بهذا المعنى فعمل المرد بها في الاخبار الواردة في  
 هذا الباب هو هذا المعنى المذكور في هذا الخبر لا بمعنى آخر  
 ثم من المقررات عندنا ان الاستثناء الواقع في الكلام الموجب  
 انما يفيد العموم اذا استقام المعنى بان يكون الحكم بالجملة  
 على العموم نحو حيوان يخرج تلك الاسفل عند المضغ الا انما  
 وهو هنا غير مستقيم ولا ان يكونها واجبة في كل اسبوع على كل  
 مسلم الاجماع خاصة بتحقيق شرطها من العدد والحظيرة وعيها  
 او بتحقيقها المعنى بها واجبة ان تحقق شرطها المعنى منها

الامام ومن نصبه والتخصيص كان بالشرط جازا لم ينه عن  
 ان يكثر من قوله لايلا في سنة ولا اوقات كساير الصلوات و  
 وجميع الجمع بينهما في الحكم فقد علم سابقا وهو ان فرق بينه <sup>جوبه</sup> في  
 في الموضوعين فتذكر وتفكر مع ان لا حد لها في طليست <sup>في</sup> الا  
 فليس حكمها في العموم وغير حكمها وذلك كانت الصلوات  
 اذا لم يتحقق شرطها بالنسبة الى بعض المكلفين ليقط <sup>وجوبها</sup>  
 في حقه كالمسافر بالقياس الى الواجبات مثلا **قال** قدس سره  
 ومنها صححة زيادة قال قلت لاجعفر ع هل يوجب الجمعة  
 قال على سبعة نفوس من المسلمين ولا جمعة الا من خمسة <sup>سابع</sup> احدهم الا  
 فاذا اجتمع سبعة ولا يخافوا منهم بعضهم وخطيئهم وهذا  
 نص في علم ائتنا الاذن الذي دعوه وان مرادهم بالامام  
 في مثل هذا الموضع امام الصلوة لا العصور فان بمواضع هذا  
 اذا ناهى الامام واكتفوا به فثبت ان الموعود القية <sup>بصلته</sup> كذا في  
 لان الخطيب ويا م والمنق في قوله لا جمعة الا من خمسة مطلق  
 الوجوب والثابت مع السبعة الوجوب العيني كما يشهد اليه

ايتانه

ايتانه بالامام المستعمل في الاحتجاب بالخبر في الجمعة وبطلان السعة  
 الوجوب والجمع في السعة وبهذا الجمع بين الاخبار المختلفة في هذا  
 الخط ظاهر **اقول** هناك لا يوجب كون الخطيب هو الاثر  
 المتأخر فاعل الفعلين ويدل عليه ايضا ما روى عن عظماء كلام  
 والا ما يخطب والالتفات الى كماله في الصلوة وانما جعلت  
 ركعتين من اجل الخطيبين وجعلنا مكان الركعتين الاخيرتين  
 في صلوة حتى ينزل الامام وقد عرفت ان خطبة الجمعة <sup>بعض</sup> من  
 الامام او من يراه اهلا لذلك وقد علم ايضا في رواية محمد بن  
 مسلم عن ابي جعفر انه قال يحب الجمعة على سبعة نفوس <sup>من</sup> من المؤمنين  
 ولا يحب على اقل منهم الامام وقاضيه ومعيها حق وشاهدا  
 والذين يوجب الحدود بين الامام وهذا حديث مفصل  
 مصحح فيه بائنا المراد بالامام هو العصور ورواية زيادة  
 حيث ذكر فيها السبعة ولم يفصلهم والحدود المجلية <sup>المعصية</sup> عليه  
 ويظهر منه الى الامام المعترف بانفساد الجمعة هو السعة <sup>الصلوة</sup> الصوة  
 بالامام فالمراد بالمسلمين في رواية زيادة وغيرها هو المؤمنون



وهم الاخصون منهم فهو مخصوصة بما من هذه الجهة ايضا وهذا  
 ايضا ما يرجع اليه بما قد يعللها مع ما فيها من التخصيص <sup>بمع</sup>  
 الاجمال الدال على كونها اخص منها ما وضع وهذا هو <sup>الاجمال</sup>  
 والمقوبات عندهم ثم الذي جمع به الاخبار فهو ما خذ من كلام  
 الشيخ في بعض فتاويه فان جمع بينهما بان السبعة في الوجوب <sup>الجب</sup>  
 والخمس في الوجوب الخيري بين الظاهر والختم ولما ما افاد بقوله  
 والشيء مطلق الوجوب والثابت الوجوب الجب فهو ما خذ من  
 كلام الشهيد في الذكرى وقال مولانا احمد لا بد من دليل في ايات احكام  
 اكثر الروايات الموجودة الا ان في الكتب وصحها واصبر <sup>ان</sup>  
 الحد المشترك في وجوبها هو الخمسة وهو قول اكثر الفقهاء  
 المعروفين الا ان ثم قال وقال في جمع البيان والعدم يتكامل  
 عند اهل البيت بسبعة وهو في بعض الروايات وبعض الاقوال  
 للشيخ مع انه يقول بالوجوب الخيري بالخمس <sup>والخمس</sup> <sup>بالسبعة</sup> <sup>للاض</sup>  
 وهو علم انه كلام طائفة مناهة وهذا ما ما جعله قدس  
 ومرثدا اليه ولا يخلو عليه قوله باللام ويصل فترويه حسنة

ذرارة كما تاتي قائل ان قول <sup>ل</sup> يمكن ان يقال ان معنى الرواية الدال  
 على السبعة الخمسة انما هو ما حصل الاجتماع لا على اجتماع  
 اتفاق بل الاجتماع الذي يحتاج فيه الى حكم واقف لا يتحصل  
 سبعة موصوفين بهذه الصفات التي ذكرها ولا يجب ان يكون  
 هؤلاء السبعة مختلفين بالذات بل يجوز الاختلاف بالاعتبار  
 فيكون الذي في ضرب الحد ومثلا احدنا هذين <sup>والله</sup>  
 او الذي عليه فاذا انظر تحقق هذه الصفات السبعة في ثلث  
 سبعة افراد وقد نصت الرواية الاخرى على ان اقل من الخمسة لا  
 يخفى ولم يذكر فيها الا ذكر في هذه فيلزم في ما ذكر في ما ورح  
 فيحصل الجمع بهذا الطريق ويؤيد ما يؤيد من التناقض ولا  
 فيكون هذا المعنى خلافا لظلاله كبر ما احصا من المعجز  
 الظاهر ان الدال على السبعة في ذلك هنا فلا خير <sup>قال</sup> قدس  
 سره وفي حسنة ذرارة عن الباقر ع لا يكون الخطة والخمسة  
 وعلوة ذهبت على اقل من خمسة وهذا الامر واربعة <sup>باعت</sup>  
 لا دلالة في ما نرجعه على الوجوب <sup>الجب</sup> لكونه على اعتقاده <sup>ما</sup>

بالسبعة كما مر ذكره في الباب لا يفيد الا قطو الكتاب بل لا بد  
فيها على الوجوب مطلقا لا بغيره فهو مخالف للقول وهو دليل  
الخطاب وفي كونه دليلا خلاف كما مر مع ما مر في الباب  
الثاني من وجوب تخصيص العام وتقييد الاطلاق لفظا امرا  
واضرافا الى المعصور **قال** قد مر في موثقة ابا العباس  
عن الصادقة اذ في الخبر في الجملة سبعة وخمسة اذناه **قال**  
طريقة الاستدلال بها على حقيقة مذهب من المذهب الثمينة  
المشهوره غير واجبة نعم يستفاد منها ان اول عدة تنفقد به  
الجمعة سبعة وهو افضل من غير اكثر نوايا او خمسة وهو المنفرد  
لما انها مستحبة او واجبة وخصوصا بعينها لا سيما في هذا  
الزمان او يجب وبأي شرط يتحقق غير هذا فلا دلالة لها  
عليه أصلا فلا وجعل الامم فيها العهد فكل ذي مذهب لم يستعمل  
العهد موافقا للمذهب ويجعل على ما يطابق ما يذكرها في  
كذلك سابقها في الكتاب بالجملة بان لا يدخل في الحساب  
كما هو ظاهر على اول الباب وبالجملة من الاخبار الواردة

في الباب

في الباب الذي يليه بصريحه على وجوب الجمعة وبقائه الى هذا  
الزمان على ما فهم منه هؤلاء الاحصاء واعتبروا به حديثا لها  
كما عرفت بحجج بات ومعارضا بما مر من ان ذلك **قال** قد مر  
فيها صحة تصويره من حازر عن الصادقة **قال** تجمع الحق  
اذا كان في خمسة فاذا دل ان كان اقل من خمسة فلا جمعة لهم و  
واجبة على كل احد لا يحد الناس فيها الا خمسة المرأة والمالوك  
والسائر والمرضى والصبي قوله تجمع بتعدد الميم اي حصولها  
**اقول** في الاول انها غير دالة على عينية وجوب الجمعة على ما ذهب  
الى المستدل واعتبر فيه في مقام الجمع بين الاخبار وثانيا  
الحصر الواقع فيها غير مستقيم بظاهر الاتفاق وهو ثلثا  
ان الامم في القوم للعهد وهم الذين تحققت لهم شرائطها  
بان كان فيهم من يصح معه الجمع فاذا كانت خمسة فالاند جمعوا  
لما من ذلك بامثال هذه الاخبار المطلقة العائدة الى كل  
على وجوبها عينيا في هذا الزمان بل هي تخصيصها بمثل ما مر  
في الحقيقة الكاملة من دعاء كان له في يوم الجمعة والجمعة



اللهم هذه المقادير خلفاءك واصفياءك وموافيق اسماؤك  
 في الدنيا رتبة الرفعة التي اخصصتهم بما قد اوتوا بها فان هذا  
 المقام اشارة الى مقام صلوة الجمعة والعيد يعنيهم المحققون  
 لذلك المقادير وهم المحققون بذلك لدى رتبة الرفعة فاما المجهلون  
 لانفسهم كافي في خصوصهم وشهادتهم وانهم من الصنف  
 او ياذنون لمن يرونه اهلا لذلك كافي في رتبة تقسيمهم وفي غير  
 بللة خصوصهم وشهادتهم ولا ريب ان تلك الاخبار الاحا  
 ظنية الدلالة على تقديرات التليم والصحيحة الكاملة قطعية  
 المتوافقة ما لتواترها حتى انهم لقبوها بنوع ال محمد و  
 الجليل اهل البيت وتلك الفقرات قطعية الدلالة على المراد  
 في مقدمتها عليها ومخصصتها كما هو المقرر في الاصول في  
 بنا حوائث نلقاه بالقبول **قال** قد سهرت فيها محجة  
 عروبه يريد عنه قال اذا كانت اربعة يور الجمعة فليجئوا في  
 جماعة وليلبس البرد والعمامة وليتوكأ على قنبر او غيره  
 وليعقد قعدة بين الخطبتين ويحجج بالقرارة وتبينت في

الركعة

الركعة الاولى منها قبل الركوع **اقول** الامر فيها للندب كما هو الشائع  
 في اخبار ائمتنا من ذهب جماعة من اصحابنا منهم الفاضل  
 الشيرازي وفي موضع من ذخيرة المعاد في جرد على الارشاد  
 الحائز حقيقة فيه من اجابهم عن وجوبه في الوجوب وبحثنا  
 فيه المأثورية ويدل على ذلك ايضا ان كثير من الامام <sup>كرو</sup> لم يذكروا  
 في هذا الخبر حول عليه بالاتفاق ومع هذا نقول هذا بيان  
 لما يجب ان يجزى به في فعل الامام اذا كان صالحا للامامة  
 كما اذا كان مضمون قبل الصلوة وقال المستدل في حاشيته  
 المتعلقة بهذا الموضع لعل سكونه عن الفتوى الثاني  
 للفقهاء فكيف يستدل بهذا الخبر الوارد على النقية على <sup>جواز</sup>  
 الجمعة او وجوبها ولا سيما على وجوبها العينية على ان يكون  
 واردا على النقية على ان لا اذا اعتبار السعة في تكامل القد  
 ليس من ذهب احد من الخلفين فان با حنفية يكفي في  
 انقضاءها اذا وقعت في مصر جامع تيار فيه الحدود <sup>تقد</sup>  
 في الاحكام بالامام عادلا وجاها او باذن او اذن منه ولا

من قاض او صاحب شرطه بثلثة سوقي الامار والشافعي ياربعين  
 رجلا احوال بالفتن يقيمه ويا يوفى بالثمن سوقي الامام  
 والحسن لو احدث كرايا الجماعات فليتال **قال** قد سوي وبقا  
 صحيحه عبد الملك قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا كانت  
 قوت في قرية يصلوا الجمعة أربع ركعات فان كانت لهم من <sup>الخطيب</sup>  
 جمعوا اذا كانوا خمسة نفر وانما جعلت ركعتين لكانت  
 الخطبتين وهذا ايضا في عدم استواء حضور الامام  
 اذ لا امثلة هذا الا في العام الثابت الى يوم القيمة **اقول**  
 فيها اولا انها لا تلزم على وجوبها مطلقا فضلا على وجوبها  
 عينا بل غاية ما يفهم منها ان فعلها جائز اذا اجتمع <sup>العدد</sup>  
 ونقص هذا الشرط وهو موجود من الخطيب نعم يمكن جعلها  
 دليلا على التحير بانهم مقدرة خارجة بان يوق دلائلها على  
 جواز فعلها دليل على استحبابها فان الجواز بالعدد لا ياحته  
 المحنة غير ثابت في العبادات لانها لا تكون منسوبة <sup>الطائفة</sup>  
 بالابد فيما هو النجاس وهو معنى فصل الفردية الواجبة

فليتال

فليتال المستدل في صفة اثبات وجوبها المتيقن فذكرها في البنا  
 خارج عن وضع الكتاب وثانيا ما قد ظهر من انقلناه عن العيون  
 ان خطبة الجمعة من وظائف الامام المفترضة الطاعة العامة <sup>الجمعة</sup>  
 الامور المتعلقة بنظر احوال الامة في معاشهم ومعادهم  
 وقد سري وعافا ما ان يجعل لنفسه او يارده لكون يراه اهلا <sup>لذلك</sup>  
 فهذا الخبر العام مخصوص بل لا يذو ر عام وخاص <sup>فينا</sup>  
 الظاهر فاما ان يعلم تاريخها اولا والا واما مقتضات اولا  
 والثاني اما ان يتقدم العام والخاص في هذا اقترا ووجه  
 وفي كل محل يجب بناء العام على الخاص كما هو المقصود من ذلك  
 بمسح خطيب هو الامارة او من يارده للخطبة مع ان اجتماع <sup>الجمعة</sup>  
 غير مفيد للوجوب العيني على ما هو الذي المستدل فذكره في  
 هذا الباب غير مناسب من هذا الوجه ايضا **قال** قد سري  
 ومنها صحيح محمد بن مسلم عن ابيها قال قال الله عز وجل اناس في  
 قوتهم هل يصلون جماعة قال نعم يصلون اربعاء اذا لم يكن لهم  
 من خطيب وهذه مثل سابقها في الالة **اقول** وقد سبق



ايضا ما فيه كفاية مع انها لا تدل على التعلل بطريق مفهوم الحقا  
 وقد عرفت ما فيه **قال** قد سريتم وفيها صححة زيادة قال قال  
 ابو جعفر في الجمعة واجبة على من اتمى الصلاة في صلاة الجمعة  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر في وقت الظهر في سائر  
 الايام كما اذا قصوا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قبل الليل وذلك منتهى الحجة في القيمة **اقول** هذا بيان لاكثر  
 المسافة وفيها دلالة على وجه الحكم في وقوع صلوة عصر  
 يوم الجمعة وقت صلوة الظهر في سائر الايام وقد دللنا على  
 وقوع صلوة العصر وقت الظهر في سائر الايام من سنة النبي  
 القيمة حيث يكون الوقوع صحيحا كما ان الجماد مع المشرقيين  
 سنة الحجة القيمة انما تحققت شرطا طويلا وشرع ذلك ان وقت  
 الظهر اول النوازل واخيره في سائر الايام كان التنازل قبله  
 وهي في يوم الجمعة قبل النوازل فالحق الزوال للظهر ولما كانت  
 بعد الظهر من دون ان يتقدم عليه فافترضا ايضا فافترضا  
 يصير وقت الظهر في سائر الايام قال ابو جعفر في وقت صلوة

الجمعة

الجمعة في يوم الجمعة ساعة نزول الشمس وفيها في السفر والخروج  
 وهو من الحجة وصلوة العصر يوم الجمعة في وقت الاول في سائر  
 الايام **قال** قد سريتم وفيها صححة ان يصير يوم الجمعة في وقت  
 الباقر قال من ترك ثلاث جمع من الصلوات لم يجمع الله عليه قلبه وفي  
 رواية اخرى عنه فان ترك من يومه صلاة ثلاث فرائض جمع عليه  
 جمع فقد ترك ثلاث فرائض ولا يجمع ثلاث فرائض من غير صلاة  
 الا منافق **اقول** ما نفى ذكر المستدل صدره هذا الحديث الشريف  
 ولعله لكونه منافيا لما هو جسد ثابتة وهو مذکور في عقاب  
 الاعمال لابن بابويه قال في صلوة الجمعة فرضية والاجتماع  
 اليها فرضية مع الامارات ترك رجل من غير صلاة ثلاث جمع  
 فقد ترك ثلاث فرائض الحديث وهو كاذب صحيح في حجة  
 مع الامارات قد دريت وجهها ومع قطع النظر عن ذلك فقد  
 عرفت وجدها في صحيح ابن بابويه ومحمد في صدر الباب الثاني  
 في خبر الاخبار النبوية فتذكر وتفكر **قال** وفيها صححة زيادة  
 قال حنا ابو عبد الله في صلوة الجمعة حتى طلعت الشمس

ان نابتة فقلت فعله عليك فقال لا انا غيت عندكم **قوله**  
لا دلالة فيها على ما اراد السالك من حية وجوبه بالاشراط  
حضور اما اراد من هذا وفيه ولا يجوز ان يكون هذا  
اوقت منه لزارة وخصصه لفعلها وهو من فقره فقهاء **جواب**  
واما قيل ان ظاهر هذا الخبر انهم كانوا يخشونهم جملة **قوله**  
يعني احدا منهم لا مائة ولا خمسة بالامر ولكن قد وقع **قوله**  
الظاهر من ان الخطاب بهذا الكلام انما كان زلة لان كانه  
ملا جلاء المحاربة وفعائهم وهو الذي قاله في قوله لا زلة  
لظن ان احاديثه **جواب** سذهب وانا انما يصححه الجمع  
واحد من غيره في الحديث لانهم ايضا كانوا يخشونهم بفعلها  
بانه يا توابين لا تفعلوا لانهم الامامة ليس على ذلك قوله  
فقلت نقد وعليك وهذا مثل انما اراد واحد من ان  
جماعة على فعل فخص واحد منهم اذا كانت له عند قلة ومرة  
بالخطاب فيقولوا فعلوا كذا وكذا وانا يريد ان يكون **قوله**  
بالعلم على ذلك واما ما لم فيه ويكون غيره معنائه عليه

ومقتضاه

مقتضاه به فيه وهذا امر بين متدا وله عرفت في المحاورات و  
المقارفات سلنا ذلك لكونه مانع من كون كل واحد من **قوله**  
صالحا لان يكون نابتة من قبله ومضاه لان يكون اما **قوله**  
الجمعة فانهم كانوا يصلحوا فيها فضلا على اجله **قوله**  
صوابه **قوله** لا بد للنفقة من دليل مع انه محتمل ان يكون **قوله**  
قوله انما غيت عندكم انما انكم غدا لانهم غيتوا فقلت  
الا عندكم وهو كما يحتمل ان يكون المراد من انهم قد غيروا فعلها  
اليد ككتم الحيل ان يكون المراد من انهم يباشرونهم بالنفقة **قوله**  
عندهم لانه باعثة على ذلك وهو علم ما هو الصالح **قوله**  
رحمة وشيعة فيفعل بهم ما يشاء ويامرهم بان يدعوا اليها **قوله**  
تدل على جواز تركها احيانا فان الظاهر من قوله حشا حتى  
ظننت انه يريد ان نابتة منهم لا بانورته لفعلها ولا يفعلوا **قوله**  
جانبهم ايضا فتدل على الخبر ان يقال ان كان للنفقة وهو  
خلاف الظاهر كيف لا وحسنه اياهم على فعلها بنا في النفقة  
لان الحق على ترك الواجب وهو النفقة وفعل الحرام وهو **قوله**



على هذا التقدير جازي في بناء منصب الامانة والعصمة  
بانه حتم عليهم ما امكن خلاف الظاهر ليس من ذلك  
فهذا الخبر وكيف يمكن القول باليقينة في موثقة عبد الملك  
الاشية فانما لو كانت محولة على الكائن ان يقول في جواب  
عنا برة انما هو اصله لليقينة والخوف من المخالفين مع ان  
اليقينة غير مناسبة لقوله في جواب لما قال كيف صنع  
جماعة وهو في ذلك هذا اذ من صريح منه لعبد الملك  
بخصوصه على فعلها اما ما حيث لم يكن له شر في هذا القضا  
بقونية قوله مثلث هلك وانما في الخطا بجمع تعليسا  
على الغائب وفيما بانه فعلها انما يتم جماعة كما في قوله ذلك  
في توجيه دوايد ذرية واما القول بان لا خلافة في جوابها  
وقت حضوره فمذموم بانه خلاف انما يكون اذا كانت على  
وجه السلطنة والاستيلاء والاملا والجملة الظاهر من الخبر  
الاذن والخبر على الاحتمالين عند الانصاف واما ما حملوا  
عليه فغير وافان في خبره لانه لا يوجب الاعتراف فتم العلم

انها

ان ما هو كالنقطة في الخبر ما داه الصدوق في ما يليه باسمه  
عن الصادق ع انه قال احب المؤمنين لا يخرج من الدنيا حتى  
يتبع ولومرة ويصل الجمعة ولومرة والحج من المستلزم نقله  
في انور سائر هذه ثم قال ولا ولا في الخبر على التغيير لانهم كانوا  
في زمن اليقينة ولم يتغير لهم الواظفة عليها فكانوا يعقنون القول  
في ذلك كما اذا تبسرت فالخبر عارض وغفل ان المؤمنين  
مخلاف على الالام فهو في هذا الاستغراق الحقيقة لكون القاطنات  
على قباير قوله المؤمنين ع كرم والمناقض فيهم فهو شامل لجميع  
افراد المؤمنين الموجودين في هذه وغيرهم من الموجودين  
في سائر الامم فاذا خصصه بالموجودين في عصره فقد  
بنيان كل ما بناء في هذه الابواب وصار كالتي نقصت غيرها  
من بعد قوة وايضا فانه نظم المنعة والمجعة في سلك قول  
ولا يشتهر في ذلك استحباب المعه ثابت لكل مؤمن يصلح ان يتبع  
القول والقيمة فلو حمل استحباب المجعة على بعض الوجوه لزم انها  
الكلام واختلاف حكم السنن بغير ما ان لا غير ذلك مما قالوا

نظيره سابقا فهو جواهم عن هذا فهو جواهم عن ذلك ثم لا  
 يذهب عليك ان هذا الخبران هذا الخبر وما لا يصح في  
 ان وجوبها الهيئتها يتعين في زمان حضور الامام اذا كان  
 على وجه السلطة والاستيلاء كما ذهب اليه جماعة من اصحاب  
 والحق معهم لما حاربت في الابواب فتذكر وتامل **قال** وفيها  
 موثقة عبد الملك بن الربيع قال قلت لعلك لم تصل  
 فوضعت فرضها اليه قال قلت كيف اجمع قال صلوا جماعة في  
 صلاة الجمعة **اقول** هذا مثلهما في الدلالة وقد عرفت  
 والاولى ترك نظرهما في هذا الباب فان ذكرهما ليس  
 الا نظرا لا لكتاب **قال** ومنها احسنه محمد بن مسلم عن الصادق  
 قال يجب الجمعة على من كان على دار في شخص فان ذلك على  
 ذلك فليس عليه شيء **اقول** هذا نصين منه لاكثر المسائل  
 التي يجب فيها الجمعة واما انها في وجوبها في كل شخص  
 من العدة والخطبة والسياسة خاضعا وعاما او غيرهما فلا  
 دلالة لها عليه صلا وهذا مثل ان يقول يجب الجهاد على

كان

كان قادرا على ذلك فليس عليه شيء **قال** ومنها احسنه غيره قال  
 اذا كانت بين الجماعة ثلثة اميال فلا بأس ان يجمع هؤلاء في  
 هؤلاء وفي رواية بعد الثنتين **اقول** بناء على تعدد الشواهد  
 للامام في بلدة واحدة او بلدين ويتصور ذلك ايضا بالامام  
 ونائبه **قال** وفيها احسنه الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن  
 يد اشر الحنابلة والجمعة قال يصل ركعتين فان تأسد الصلوة  
 فلم يدر كما يصل اربعاً قال اذا اذرك الصلاة وقبل ان يركع  
 الركعة الاخيرة فقل اركع الصلوة فان استأخر ركعة بعد  
 في الظاهر اربع **اقول** فيما دلالة على ادراك الجمعة بانه ان كان  
 الاخيرة وعلى كونها افضل الواجبتين ظاهرا وعلى انها افضل  
 لأمرة الله بالظهور على تقدير فوائدها الا ان يقال هذا فيما اذا كان  
 واجبة عينية كما في صورة حضوره او من حضر للصلوة  
**قال** ومنها غير ذلك من الاخبار المستقيمة بالاشتراك  
 فانها كبرية جدا وفيما ذكرنا من العبارة كفاية لمن تدبرها ان شاء  
 الله تعالى **اقول** هذه ونظايرها ما تركنا التفرع لها قد علم



حكما انما استعمل ما اسلفناه من هذا القول في  
 العينة في هذا الزمان غير ثابت بل الامر بين الخير والشر ثابت  
 المتأخرين من زمان الشيخ زين الدين بن قوام عن الرجل العينة  
 وصحة حواجزها بالخير والحق في الاجماع واليدى ببعض القوا  
 السالفة واما القدماء منهم فبعضهم يغيرون فيهم من جهة  
 بالخير كسلار وابن ادرج والسيد المرتضى كما صرح به <sup>الشهد</sup>  
 في الاذنية حيث قالو بالغ بعضهم في الشبهة اصلا و  
 راسا وهو القول الثاني من القولين بناء على ان اذني  
 الاما شرط الصبر وهو مفقود ويجوز ان لا يكون الموقوف في  
 عطلة من عطلة من سماع ذلك الاذن وليس حجة على من ياتي منه <sup>الكلف</sup>  
 ثم قال وهذا القول مستوجب الاذن والوجوب بالعينة <sup>استحقاق</sup>  
 القول الاول لا يوجبهم القائلين بالخير لا يقولون بدلتهم  
 واما ما اجاب به المستدل من هذا الباب في الباب السادس من  
 رسالته بقوله يمنع انتفاء الوجوب بالعينة فان ادلة  
 قامت عليه وعباراته لا تصحاح له عليه ولو سلم قال لا يل

المذكورة

المذكورة فاما دلل على الوجوب في الجملة على الوجوب الكلي <sup>المعقل</sup>  
 للعينة والخيال في الاول في عدم القائلين على علم حتى  
 الاخر فبين ان الدلالة لرفق عليه والعبادات لم تدل عليه كما  
 عرفت ومنه يظهر ان دلالة على الوجوب الكلي انما هي للعينة <sup>غير</sup>  
 ثابت وعلى تقدير دلالة ما عليه بقول المالكين لتحقيق تلك <sup>الطبيعة</sup>  
 الكلية في الخارج في ضمن اذ قد من فرد بها شرط بالشرط  
 فاذا لم يحقق لم يحقق بعد تسليم الشرط وتوقف تحقيقه  
 الطبيعة عليه مع انتفاء لا يتصور القول بتحقيقها والا يلزم  
 تحقيق الموقوف من غير تحقق الموقوف عليه وهو غير معقول  
 والحجج لم يعبر النظر في الدليل وهو متين وحاصلها ان  
 ما لم يكن شرطا لصحتها فالحال لا يلزم من ان يكون متحققا <sup>2</sup>  
 هذا الزمان او لا في الاول يلزم القول بالوجوب بالعينة  
 وهم لا يقولون به وعلى الثاني لا تقع محجة لانتهاء الشرط  
 وهو ظالم الا ان يقولوا بعدم اشتراط الاذن مطلقا  
 او يخصصوا بزمان حضوره ثم او يقولوا ان الاذن حال

عنهم في الاخبار السابقة بحججهم وان الفقه منصوب  
 قبلهم ثم ففوا بآية على العموم ومع ذلك كله يتوجه عليهم  
 وهو القول بوجوبها العينية في هذا الزمان مع عدم قولهم  
 مستنداً في الاجماع او الاخبار كما دريت فظهر من ان  
 ابعادهم في هذه المسئلة على استلزام الامام او نائبه على التصديق  
 في صحة ما في غاية القوة والثبات وليس في غاية الضعف والوهو  
 كما يتوهم في بادى النظر لان كلامه مع القوم وهو متوجه عليهم  
 ولما اقبل باطلاً في شرط في الوجوب العينية دون التخيير  
 والاعتناء في ذلك على اصالة الجواز وعدم دليل نافع فلا  
 يسأله لا يقال لان التقيد بالثبوت في نفسه فلا يكفي عدم دليل  
 المتعبد به من الجواز ولذلك قال المصنف الاحوط ان لا يحل  
 الجمعة الا بآثار السلطان وامام الزمان مع ان دليل المنع ثابت  
 كقولهم لا جمعة الا في عصر قيام فيلجحد وقد عرفت ذلك  
 وقوله الا ان هذا المقام خلفاءك واصفياءك ومواضع  
 امناؤك في الدرجة الرفيعة التي اخصصتهم بها فلا يترتب

وهو دريت

وقد دريت دلالة ايضا فالجواب بان التوقيف على المخصوصين  
 في الكتاب والسنن وانما وقع الاشتباه في بقا شرحها الى ان  
 فاصالة الجواز نافعة غير نافع وبالجملة فلا يلزم هذا على غيرهم  
 لا يخلو من قوة مع ان هؤلاء القائلين بوجوب العينية ما هم  
 على ان السلف كانوا ما دريت لها بوجه من الزمان مع وجود  
 الجامع للشرائط فيهم لكنهم يعطلونه بالبقية وعدم امكان  
 جتماع عليهم وهذا مجرد دعوى بل انما تركوها مع وجود  
 لانها لا يمكن بحججهم منصوباً من قبلهم بل يمكن صالحاً  
 ما تمها فبعد الاتفاق على تركهم مصر العقل بالبقية لا يجب  
 نفعاً والحاصل ان الترتيب اتفاقاً والبقية احتمالاً وعدم كفا  
 البقية احتمالاً لا يجوز ولا يرجح لاحدهما على الاخر فترد دعاه  
 الدليل هذا ومنهم من كلامهم محال ووجهين وليس فيه  
 التصريح بوجوبها العينية من غير استلزام فهم النبي  
 الذين من بعض كلامهم واشادتهم الوجوب العينية واول بعضها  
 اخواناً يابن فهم فهاول من قال بوجوبها العينية على



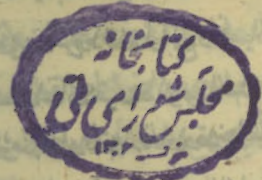
فهذا الزمان ومنه سرورهم الى بعض من تاح عن الامور  
فكانت هذا القول شايها فابعد من تقدمه ولذا قال  
في عبارته السابقة وهو القول الثاني من القواحيث مع انه  
كان ولا على صلاح من تقدمه ثم على صلاح الموفى له من  
الشك ولذا قال في شرحه على اللغة ولا وجوب الاجماع  
على عدم الوجوب الغيبة لكاتب القول بد في غاية القبول  
من الخيرة مع رجحان الجمع وبالحمل ليس اجتهاد هذه اللغة  
شريعة مع اعرفت من حال الاجتهاد ولذا على عدم غيبة  
وجمع كثير من تاح عن قوله هذا قال قال بعضهم الى  
الحكمة وبعضهم الى الخيرة وفي بعض اخر مودد في تية الخيرة  
منه بد بايوجه ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء، فهذا سيدنا  
الفاضل الامام يقول في جواب من استفتاه في امر صلوة  
الجمعة فاعلم ان ما الذي يولي قويم السبل وعليه مد ودرج  
القول هو ان فرضية الجمعة في مناهذا الفضل الواجب  
وهو ديات غيبة مولانا الامام الفاتح بالامر الحاكم بالفضل

افضل

افضل الواجبين على الخيرة مع وجود من له النيابة العامة وهو  
المجتهد اعني الفقيه المأمون المتبحر لعلو الاجتهاد وسرطاب الا  
فته قال لطلقات العادل هو الامام المعصوم ومن يكون منصوصا  
من قبل صلوات الله عليه على الخصوص ومن لا يستحق ان  
ينوب عنه على العموم من شرط انعقاد الجمع والاعيان مع  
فقد ذلك كله لا جمعة بل لا مريد على الوجوب بل لا على  
من تقدم به كان كونه من علما وانفسه فيما وادق من طبعها  
منه اطلاقا على احوال السلف والامة الماهرة ضيق فلو كان بناء  
الامر على التقليد فهو لا، اولى من هذا وانك ابا في جميعهم  
اذا جمعنا باجور الجامع فالاحوط تركها في الزمان ظهور حسنا  
وصاحب العصر والزمان عليه وعلى اباة المعصومين صلوات  
الله الملك المثلث الامم على فخره وسبل خجسته واجعلنا من  
يدخلون تحت سادات دولته ويخيطون في سلتا جسته  
يقاؤون في قتلوت ويقتلون لاعلا كلمة محمد سيد الانبا  
وسند الاخبار واله وعترته ومن هنا فخر عنان القلم و

وَسَيُفْرِغُ الْخَالُ الْكَرِيمُ فِي فَعْلِهَا  
 فِي هَذَا الزَّمَانِ حَاصِلُ قُدْرَتِهِ  
 بِمَنْ كُونُ سَيُفْرِغُ دِيَارَهُ الْكَرِيمَ  
 فِي تَحْقِيقِ وَبَيَانِ كُنْهِهَا وَدَوَالِهَا  
 مَالِكِينَ فِي الدِّينِ فِيهِ وَلَا رَيْبَ  
 أَنْ تَكُونَ السَّيِّئَةُ أَوْ لَوْ أَنَّ الْوَقْعَ  
 فِي الدِّينِ فَهِيَ تَارِكَةٌ بِسَيِّئَةٍ  
 لَلْإِسْلَامِ وَقَدْ عَلِمَ بِمَنْعَتِهِ  
 لَلْإِسْلَامِ مِنْهُ دَائِمٌ

وَحَامِلًا لَدُنَّ شَاكِرًا عَلَى النِّعَمِ وَسَيَا وَبَصِيًّا عَلَى رَسُولِهِ  
 ١١ الْمَكْرَمِ الْعَظِيمِ وَعِلَالِهِ وَخَزَنَتِهِ  
 الَّذِينَ هُمْ بَعْدَ الْعِلْمِ



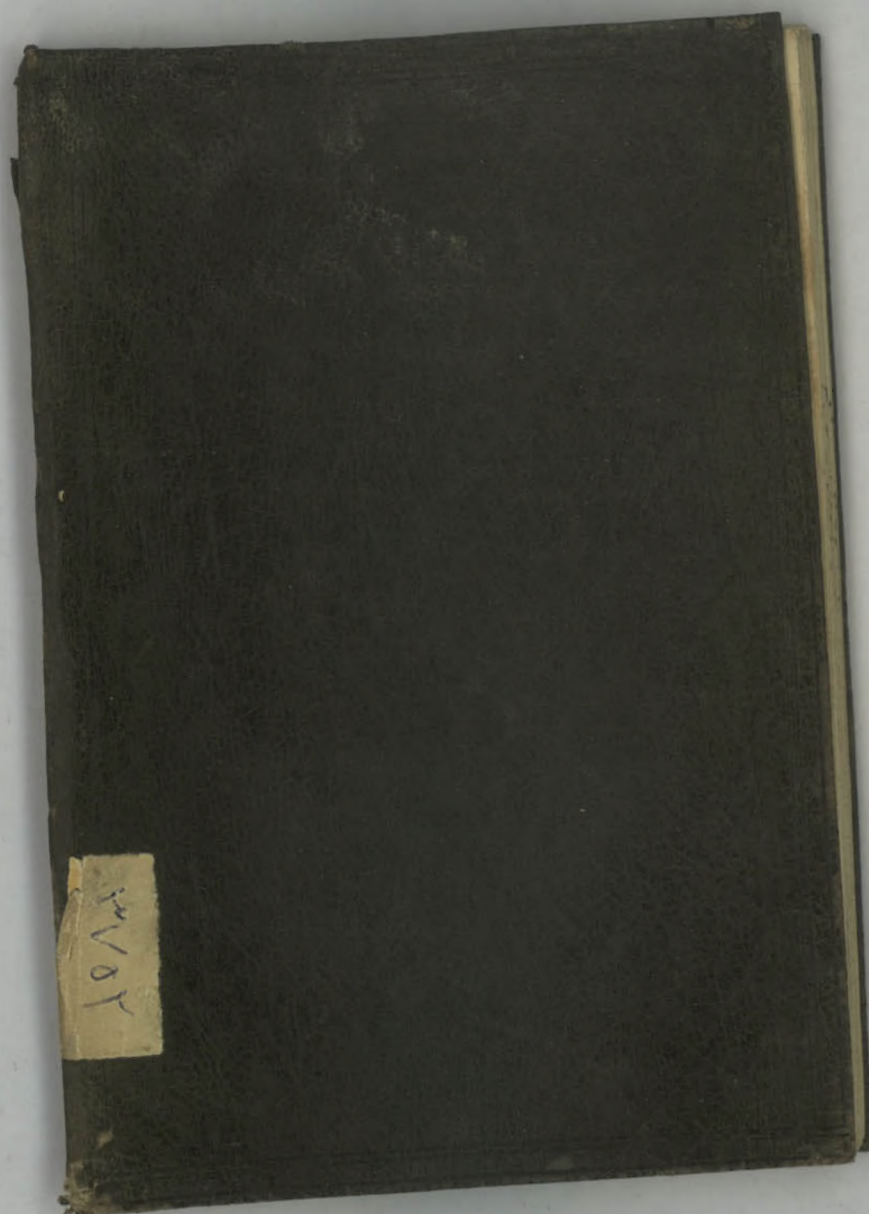


٥٧٢









10/10/10